الفصل الخامس

- جبهة الإنقاذ الإسلامية
- التاريخ . الفكر . الميثاق . الممارسة
- تأسيس الجبهة
- ملامح إدارة الصراع السياسى مع السلطة
- تيارات الإنقاذ
- المكونات الفكرية والسياسية

obeikandl.com

جبهة الإنقاذ الإسلامية

الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر ، كادت تحكم البلاد وتسوس العباد ، بعدما حصلت فى الانتخابات التشريعية التى أجريت يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩١م على ٣ مليون و٢٦٠ ألف و٢٢٢ صوتًا ، أى ما يوازى نسبة ٤٧,٤ فى المائة من المقترعين ، وجاءت جبهة التحرير الوطنى الثانية على المستوى التصويتى لحيازتها مليون و ٦١٢ ألف و ٦٤٩ صوتًا ، وإن كانت قد جاءت فى المركز الثالث بحساب عدد المقاعد ، أما جبهة القوى الاشتراكية فجاءت فى المركز الثالث على المستوى التصويتى حيث حصلت على ٥١٠ ألف و ٦٦١ صوتًا ، وعلى المركز الثانى بالنسبة لحساب المقاعد ، كما جاء حزبان إسلاميان آخران فى المرتبة الرابعة والخامسة وهما حماس » ، و« النهضة » . وبذلك تكون جبهة الإنقاذ قد حازت على ١٨٨ مقعدًا مقابل ٢٥ لجبهة القوى الاشتراكية و١٦ مقعدا لجبهة التحرير الوطنى .

وفى دوائر الإعادة فإن الإنقاذ موجودة فى حوالى ١٧٠ دائرة ، والتحرير فى حوالى ١٥٠ دائرة مقابل ١٣ لجبهة القوى الاشتراكية وحماس ٣ دوائر والنهضة دائرة .

وبقراءة الأصوات التى حصلت عليها الإنقاذ فى الدوائر التى كان سيتم فيها الإعادة يتضح أنها تحتل المرتبة الأولى فى حوالى ١٠٠ دائرة سيعاد الاقتراع فيها فى ١٦ يناير ١٩٩٢م (والتى لم تتم بسبب استقالة الشاذلى بن جديد ثم إلغاء الانتخابات التكميلية) وحصلت فيها الإنقاذ على نسب بين ٢٥ فى المائة إلى ٤٩ فى المائة وهذا يعنى ضمان الإنقاذ للفوز بالـ٢٨ مقعدًا المتبقية للحصول على الأغلبية المطلوبة .

وعمومًا فإن إلغاء الانتخابات لن يحل الإشكالية السياسية والمجتمعية فى الجزائر بعدما بات واضحًا أن « المشروع الإسلامى » يملك جمهورًا شبه ثابت حيث منح جبهة الإنقاذ ثقته فى الانتخابات المحلية عام ١٩٩٠م وفى الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٩١م ، وأن اعتبار التصويت للإنقاذ مجرد عقاب لجبهة التحرير تفسير لا يكفى فى الانتخابات التشريعية إذا تم قبوله فى الانتخابات المحلية ، حيث اعتبر المراقبون أن التصويت كان يومها اعتراض وكانت أول انتخابات حرة ، أما الانتخابات التشريعية فإنها تختلف لأنها

كانت التجربة الثانية وكانت تعددية فعلًا ، ولذلك خسرت جبهة الإنقاذ مليون و٧١ ألف و٢٥٠ صوتًا قياسًا بالانتخابات المحلية ، ذهبت هذه الأصوات إلى الأحزاب المعارضة الأخرى التى امتنعت عن دخول الانتخابات المحلية فى ١٩٩٠م ، أى أن هناك حوالى المليون صوت اقترعوا للجبهة مرة من باب الاعتراض فقط ، ولكن ماذا يمكن تفسير تصويت الملايين الثلاثة الذين اقترعوا ثانية لجبهة الإنقاذ ، وكانت الخيارات أمامهم مفتوحة .

وفى نفس الوقت فقدت جبهة التحرير ٦٣٣,١٤٩ صوتًا قياسًا بأصواتها فى الانتخابات المحلية وبالتالى لا يجب أن نقع فى الخطأ التحليلى بأن جبهة الإنقاذ فازت لاعتراض الشعب الجزائرى على جبهة التحرير الوطنى ونكاية بها ، ولكن الحقيقة أن التصويت تم لصالح المشروع الإسلامى الذى كان يتم بناؤه فى أناة وهدوء منذ ١٩٣١م حتى الآن أما محاولة البعض الإشارة إلى أن الممتنعين عن التصويت وهم يشكلون ٤١ فى المائة يعتبر فى صالح الأحزاب الأخرى ، بالطبع هذه محاولة ساذجة للغاية لأن هذه النسبة كان يمكنها التصويت لهذه الأحزاب ، وهذه نسبة معقولة فى الانتخابات عمومًا فالانتخابات الرئاسية الأمريكية وهى أهم انتخابات فى العالم لا يشارك ٥٠ فى المائة فى التصويت ولذلك فإن جبهة الإنقاذ الإسلامية تعتبر هى القوى الشرعية فى الجزائر ، وفى هذا الفصل سنتناول بالتفصيل تاريخها ومرتكزاتها الفكرية وخطابها الإعلامى قبل وبعد الفوز ليمكننا فهم الحدث الجزائرى بشكل موضوعى ، دون اتخاذ موقف مسبق ، أو الاتكاء على آمال كاذبة نحلل بها الموقف لنخرج النتائج على الهوى الكاذب . فالذين صوتوا لجبهة الإنقاذ يعتبرون مصادرة رأى الشعب بعد اختيار المشروع الإسلامى هرطقة كبيرة ، عودة إلى جاهلية مرفوضة ، كانت البلاد على موعد مع دينها فحرمت من ذلك .. وبذلك ازداد المأزق الجزائرى صعوبة لأن الإنقاذ فى نظر الشعب أصبحت شهيدة وللشهداء عند الجزائريين مكانه كبيرة .

تأسيس جبهة الإنقاذ الإسلامية

الرواية المرجحة حول تأسيس جبهة الإنقاذ تقول : إن رابطة الدعوة برئاسة الشيخ سحنون وهى أول هيكل رسمى للإسلاميين فى الجزائر بعد السماح بالتعددية الديمقراطية ، والتى تأسست كما أوضحنا سالفًا للنضال على مستوى الفكر ، شهدت مناقشات حول أهمية العمل السياسى فدعا الشاب على بلحاج إلى تأسيس حزب سياسى يسعى للوصول إلى السلطة مقترحًا تسمية « الجبهة الإسلامية الموحدة » تجاوب معه عباس مدنى مقترحًا تسميته « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » معللاً ذلك بما يلى : « جبهة تعنى المجابهة والإتساع الآراء متعددة ، إسلامية لأن هذا هو نموذج التغيير والإصلاح ، إنقاذ للتأكيد على المهمة الرسولية ﴿ وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ﴾ ، ورفض الشيخ محمد السعيد تشكيل الحزب داعيًا إلى انتظار إقرار الدستور الجديد ، فرفض بلحاج متذرعًا بأن الانتظار يعنى استمداد الشرعية من الدستور وهذا مرفوض ، ورفض محفوظ نحناح أيضا فكرة الحزب فى البداية قائلاً : إنه مع تيار تقوده نخبة من العلماء لا مع حزب يقوده « أولاد » يقصد على بلحاج (٣٣ سنة آنذاك) وإن كان نحناح قد عاد وغير رأيه وأسس حزب « حماس » وشارك فى الرفض عبد الله جاب الله ، الذى أسس فيما بعد حزب « النهضة » ، وبقى عباس مدنى عضوًا فى رابطة الدعوة ، لكنه استقل عنها ليعلن جبهة الإنقاذ الإسلامية مدعومًا من على بلحاج[1] وتأسست فى مارس ١٩٨٩ ، وهى تنطوى على مدلول تاريخى . كما يقول الدكتور عباس مدنى ، فهى مرتبطة بأول ١٩٥٤م ، لأن نداء أول نوفمبر كان ينص على أننا رفعنا السلاح من أجل إقامة دولة جزائرية حرة مستقلة قائمة على أساس مبادئ الإسلام ، فسارت الجبهة منطلقة من هذا المبدأ ، لكنها لم تلتزم به عندما حققت النصر ، إذْ أقيمت دولة جزائرية على أساس الأيديولوجية الاشتراكية . « الجبهة الإسلامية للإنقاذ قامت لإنقاذ ما أتلفته الجبهة من الاستقلال إلى اليوم ، فهى تعيد

---

(١) جوزيف سماحة : تطور الحركة الإسلامية فى الجزائر ، مرحلة الانقضاض من انتفاضة أكتوبر إلى الانقلاب العسكرى . الحياة ١٩٩٢/٢/٥ .

الاعتبار للتاريخ منذ عهد أول نوفمبر إلى اليوم ، هدفها إقامة دولة جزائرية حرة مستقلة على أساس المبادئ الإسلامية » .

ويضيف : « فالاسم هو الجبهة ، ومعناه تنظيم ، الإنقاذ : إنقاذ المبادئ والمكاسب التاريخية ، والإسلام كان غاية واليوم يصبح حقيقة ، ولذلك يمكن القول إن الجبهة هى انصهار لكل التيارات الإسلامية الموجودة فى الجزائر تحت راية الجبهة التى تسعى إلى برنامج شامل وجامع ، وهى أيضًا جبهة غير طائفية وغير مذهبية وغير متوقفة على كيانات جزئية ، بل هى جبهة على سعة المساحة الجزائرية ، لذلك فالجبهة تتسع لكل إرادة إسلامية من الاتجاهات المختلفة أما مواصفات وغايات وأهداف الجبهة فهى :

– تعتمد على القرآن والسنة وتعتبرهما المصدرين الأساسيين بل هما الميثاق بالمفهوم الأيديولوجى .

– الجبهة ليست بالحزب السياسى التقليدى (حتى تتحدد مهامها من الأغراض الاستهلاكية الآتية) .

– هى كينونة تاريخية وإرهاص رسالى وجهد حضارى (تستفيد من الخبرة البشرية بأجمعها قديما وحديثا) ، وتستفيد أيضا من تجربة الصحابة ساعة طرحت المشكلة السياسية بوفاة الرسول ﷺ ومختلف العهود الإسلامية ابتداء بعهد الخلفاء الراشدين والعهد العباسى والأموى فمحاولات عبد المؤمن بن على وعهد المرابطين بالمغرب ومحاولة الأمير عبد القادر الجزائرى ، وخلاصة النهضة السياسية التى عرفتها البلاد فى مرحلة ما قبل الثورة ثم برنامج الصومام فطرابلس ...

– تجربة « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » ليست إيرانية ولا سودانية ولا سورية ولا مصرية ، إنها جزائرية محضة ، يقول مدنى : « قد نستفيد من تلك التجارب كما استفدنا من غيرها ولكن الأرضية مختلفة والمعطى التاريخى بإرهاصاته كثورة نوفمبر وثورة أكتوبر ١٩٨٨م غير تلك التى تكلمنا عنها ... »

أما عن العلاقة بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والرابطة الإسلامية للدعوة ، فيرى الدكتور مدنى أنها علاقة تكامل « إننا فى ظروف تتسع مجالاتها للعمل الصالح على قدر تنوعه ، يتحقق ثراؤه على قدر تكامله ، ويتحقق مراده من توصيل البلاغ وتحقيق مقاصد الشريعة ،

وترشيد عبقرية الأمة وتوجيه إرادتها الخيرة فى منهجية متكاملة وفى عملية واعية لأداء رسالة واحدة ، إنها أمانة الله ورسوله ، إنها وظيفة هذه الأمة من حيث هى خير أمة أخرجت للناس ، فهى مبرر وجودها وتبقى دائمًا مبرر استمرارها[1] .

وبعد هذا التصور الذى قدم به عباسى مدنى جبهة الإنقاذ ، فإن الجبهة الجديدة وضعت تصوراتها فى مذكرة من خمسة عشرة مطلبًا رفقها بن جديد (كان ذلك قبل أن تعلن على الملأ برنامجها السياسى فى ٧ مارس ١٩٨٩م) ، تضمنت المذكرة : تحديد جدول زمنى للإصلاح ومجالاته ، حل الجمعية الوطنية والدعوة إلى انتخابات فى غضون ثلاثة أشهر » ، وتشكيل هيئة مستقلة لضمان نزاهة الانتخابات المحلية ، التزام الدولة بحماية الحريات العامة وإطلاق المعتقلين وعدم ملاحقتهم ، إعادة النظر بسياسة الأمن ، استقلال القضاء بفرض الحسبة ، إلغاء الاحتكار الرسمى لوسائل الإعلام ، وقف عنف الدولة ضد المطالب الشعبية ،وضع حد لتضخم البطالة وهجرة الكفاءات ، وانتشار المخدرات ، التزام رئيس الدولة تطبيق الشريعة طالما أنه يحكم شعبًا مسلمًا ، حماية كرامة المرأة الجزائرية وحقوقها فى البيت ومركز العمل ، حماية المهاجرين الجزائريين ، وضمان التعليم الإسلامى لهم وتسهيل شروط عودتهم ، إصلاح النظام التعليمى ، التدخل لدى الصين والهند والاتحاد السوفيتى وبلغاريا لوضع حد لاضطهاد المسلمين ، وبلورة خطة لدعم الانتفاضة الفلسطينية ، ونجدة المجاهدين الأفغان[2] .

وهذه المذكرة تعتبر حلًا وسطًا بين نداء نوفمبر ١٩٨٢م ومشروع البرنامج السياسى لجبهة الإنقاذ وتحدد ملامح فكر الجبهة وشكل الصراع المحتمل مع النظام والذى سنراه خلال هذا الفصل .

---

(١) عبد الله بوفولة : الأوساط الإسلامية فى الجزائر تعالج قضية استقالة عشماء اعتراض من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، مجلة العالم . لندن ١٢ أغسطس ١٩٨٩م ص ٣٦ – ص ٣٧ .

(٢) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٥م .

ملامح إدارة الصراع السياسى مع السلطة

وإذا نظرنا فى كيفية قيام الجبهة الإسلامية للإنقاذ لإدارة صراعها مع السلطة سنجدها اعتمدت أسلوبين مترابطين وذلك باللجوء إلى الشعب والسلطة معًا فى وقت واحد بهدف ضمان الدعم الجماهيرى واستمرار عملية التعبئة الشعبية ، وفى نفس الوقت وضع الرئيس بن جديد فى خانة الإحراج السياسى وهو ما سنراه فى مثالين الأول بعد نجاح الإنقاذ فى الانتخابات المحلية (البلدية) والثانى أثناء تغيير قانون الانتخابات .

فعلى الرغم من انتصار جبهة الإنقاذ فى الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٩٠م لم تكتف بذلك بل قامت بمسيرة إلى رئاسة الجمهورية قال عنها عباس مدنى : إنها مسيرة تاريخية نادرة الوقوع ، حيث تحتج السلطة المحلية على السلطة المركزية ، وسلم مجموعة من رؤساء المجالس المحلية مع بعض قيادات الجبهة الإسلامية لائحة مطالب جاء فيها :

* المدخل السياسى : الحمد لله القائل ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ والصلاة والسلام على رسوله ﷺ القائل : « إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة » وعلى آله وصحبه أجمعين .وبعد :

من خلال الحصار الخانق والمجهض لكل ما تسعى إليه المجالس المنتخبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ من تحقيق آمال الشعب الجزائرى المسلم الذى اختارها ممثلة له فى انتخابات ١٢ جوان « يونيو » ١٩٩٠م ، ظهرت صعوبات مفتعلة ، جعلت المواطن يعيش أزمات خطيرة ، ونظرا للأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلديات والولايات ، فإن منتخب الجبهة الإسلامية للإنقاذ اتفقوا على ضرورة دراسة الوضعية التى وجدت عليها البلديات والولايات ، وضبط مشكلاتها وتحديد الحلول المناسبة لها حتى لا تترك الأمور للإدارة التى تعودت المماطلة والمراوغة ، مما اضطر بعض المجالس المنتخبة إلى سحب الثقة منها ، ووفاء لمبادئ الجبهة الإسلامية للإنقاذ التى عاهدت الله ثم الأمة على تأدية الأمانة حتى تصان بصيانة المسؤوليات وبعد ممارسة ميدانية دامت خمسة أشهر ، ودراسة وافية وعلمية لمختلف المشكلات وتحديد الضوابط

الشرعية للقضاء على مختلف الانحرافات ، كالرشوة والمحسوبية والجهوية ومنع التبذير والإهمال والسرقة ، وضبط وإصلاح ممتلكات البلدية فى حدود الإمكان ، وترشيد مصاريفها وتقديم لوائح فى أكثر من مناسبة على مستوى الولايات ، ومختلف الجهات للوزير المنتدب لدى الجماعات المحلية والحوار مع وزارة الداخلية ورئاسة الحكومة تأكدنا من أن الحكومة كانت على علم ، ولم تستجب إلا بمواعيد عرقوب ، فوقع اليأس منها مما دفع المجالس البلدية والولائية إلى تقديم هذه العارضة لرئيس الجمهورية وتحميله مسؤولياته :

١ – وضع حد للتقنينات التى توضع بذهنية الحزب الواحد ، وتطفى عليها الانتهازية التشريعية كمشروع تعديل الانتخابات حتى لا يصبح القانون إداة صراع سياسى تستعمل ضد الحلول المنتخبة .

٢ – وضع حد لتجاوزات السلطة التنفيذية على القوانين : مثل فرض سلطة الدائرة على البلديات دون أى سند قانونى .

٣ – وضع الإدارة المحلية فى طاعة المجالس المنتخبة وضرورة تجاوب الإدارة المركزية مع قرارات المنتخبين .

٤ – التقرير الفورى لانتداب النواب على مستوى البلديات والولايات حتى يتسنى لهم خدمة مصالح الأمة على أحسن وجه .

٥ – إعفاء المجالس المنتخبة من كل الديون الموروثة من العهد السابق وتكفل السلطة المركزية بتسديدها .

٦ – رفع كل العراقيل القانونية والبيروقراطية التى يفرضها القابض البلدى والمقيدة للتصرفات المالية لرئيس المجلس الشعبى البلدى بصفته آمرا بالصرف حتى يتمكن من تسخير الأموال لخدمة مصلحة الأمة .

٧ – الغاء قانون الاحتياطات العقارية الأخيرة وإبقاء هذه الاحتياطات تحت سلطة البلدية لإنهاء التدخل التعسفى للسلطات فى توزيع أراضى البلدية كإعطاء ١٢٨ هكتارًا المقررة لمشروع سكن لشركة أجنبية فى بلدية المحمدية لإنجاز ملعب الجولف .

٨ – إعادة سلطة القرار للمجالس المنتخبة فى الميدان الاجتماعى والثقافى كالتشغيل والسكن والصحة والتربية ووضع حد لتجاوزات الهيئات التنفيذية فى هذا المجال .

٩ – نظرا للعجز الخطير للإسكان فى أغلب المدن الجزائرية فإننا نطالب بتدعيم مالى خاص بهذا القطاع كإنجاز مشاريع سكنية مستعجلة ، وإفراغ الشكنات المتواجدة فى كبريات المدن لنقل المنكوبين إليها .

١٠ – إعادة النظر فى فكرة تشغيل الشباب والسمو بها إلى فتح مجالات إنتاجية اقتصادية واستثمارات زراعية فى خطة إنمائية تكون فى مستوى توظيف طاقات شباب الأمة .

١١ – تدعيمًا لاستقلالية القضاء ، وعملاً بمبدئه ليقدر على عدم التورط فى ما يحدث من عملية الحصار ضد البلديات والولايات ، مما جعله يفقد حريته ويعجز عن البت فى القضايا المتعلقة بهما ، نطالب بالسماح له بتطبيق قرارات المجالس المنتخبة فى حدود صلاحيته .

١٢ – وضع حد للاستفزازات والإهانات التى يتعرض لها منتخبو الشعب من طرف بعض عناصر الأمن والدرك ، ونندد بما حدث لشيخ البلدية ونوابهم فى بلدية يلمان وعين الملح وسكيكدة ، كما نطالب بالإطلاق الفورى لسراح النائب الذى لا يزال رهن الاعتقال فى سجن المسيلة .

١٣ – الإيقاف الفورى لحملة الطرد القضائى التعسفى من السكان وإيجاد حلول مستعجلة للعائلات المشردة .

١٤ – تخصيص حصص فى التلفزة والإذاعة لتغطية مختلف نشاطات المجالس المنتخبة وذلك لإشعار الرأى العام بما ينجز من البرنامج السياسى المنتخب .

إن هذه القضايا التى ذكرت مشكلاتها وعينت حلولها وضبطت سياستها تحتاج من السلطة المحلية والمركزية تكاملاً محققًا للتعاون لأن المسئولية مشتركة ، فبدون هذا التعاون تبقى المصالح معلقة ، والمشكلات متفاقمة والمسئوليات معطلة مما يعرض البلاد لتفاقم أزمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وبناء على ذلك فإن إرادة الأمة كلية وموحدة وليس من حق أى جهاز مهما كان مستواه واعتباره أنه يقصر أو يتهاون فى الأمة ، فى عرض مصالحها للتلف والإفلاس كالذى حدث منذ الاستقلال إلى اليوم ، إن وضع حد للضياع ، والإفلاس والظلم والبطالة والرشوة والبيروقراطية والتضخم وغلاء المعيشة وفقدان الضرورى من السكن والعلاج

والتربية والتوجيه لمن الحالات التى يجب أن يوضع لها حد ليكون للإصلاح دلالته ، ويتحقق للأمة حظ من القدرة على وضع حد لآلامها ، والبدء فى الوثبة الكبرى المحققة لآمالها ، قال تعالى : ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة ، فينبئكم بما كنتم تعملون﴾ وقال : ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾ .

« رؤساء البلديات والولايات الإسلامية »[1] .

وهذه المذكرة تشير إلى الصراع القائم بين السلطة والإنقاذ وتوضح أن الأخيرة أرادت بها أن تكشف الشعب أن سبب فشلها فى إدارة بعض المحليات يرجع للعقبات التى تضعها الحكومة ولا تنسى الإنقاذ أيضًا من خلال هذه المذكرة التأكيد على برنامجها الذى يعبر عن الشعب ويوافق الجميع على تنفيذه ، وبذلك يكون أى فشل للإنقاذ فى الممارسة السياسية على الحكومة أن تتحمله ، ومعنى ذلك أن السلطة المحلية الإسلامية لن تنجح فى تنفيذ برنامجها إلا إذا سيطرت على السلطة المركزية من خلال الانتخابات البرلمانية ، وهذا الأمر جعل بعض المحللين لنتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية التى تمت فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١م ، يرجعون أحد أسباب فوز جبهة الإنقاذ إلى أن الجزائريين « اعتبروا سوء إدارتها للبلديات مبررًا لإعطائها صلاحيات أكبر »[2] . وبذلك يكون التصويت فى المرة الأخيرة كان لإتاحة الفرصة للإنقاذ لتنفيذ مشروعها الإسلامى والذى تم صياغته بما يحل كل مشاكل الشعب الجزائرى .

كما تدل هذه المذكرة والتى قدمت فى مسيرة لرئاسة الجمهورية على حسن تكتيك الإنقاذ السياسى فهى تحمل الرئيس المسئولية ، وتعلم كل الشعب بحقيقة الموقف وبالتالى ترفع عن نفسها أى حرج قد تقع فيه بسبب سوء الإدارة ، ويتحمل الرئيس والشعب معًا المسئولية وبالتالى فإذا لم يصدر الرئيس قراراته بتنفيذ المطالب ، فإن على الشعب إذن أن يقوم بأداء واجبه نحو المطالب التى تعبر عن مشاكله ، وذلك بالتصويت للإنقاذ فى الانتخابات البرلمانية ، ويبدو أن الإنقاذ نجحت فى ذلك التحدى مما يؤكد أن الجبهة

---

(١) مجلة العالم . لندن . العدد ٣٥٦ الموافق ١٩٩٠/١٢/٨م ص ١٧ .

(٢) جوزيف سماحة : تقدم « الإنقاذ » ، تراجع « التحرير » ، و « الاشتراكية » قوة ثالثة . الحياة . لندن ١٩٩٢/١/٧م ص ٨ .

الإسلامية للإنقاذ ليست وليدة عام أو هلامية التكوين ، ولكنها على قدر عال من الفهم والتنظيم والقدرة على مخاطبة الجماهير والتعامل معها بحنكة وذكاء .

وبهذه المذكرة تكون الحركة الإسلامية قد أضافت الوثيقة الثالثة من وثائقها وهى نداء نوفمبر ١٩٨٢م ، مذكرة المبادئ الـ١٥ التى قدمتها الجبهة لابن جديد ثم مذكرة رؤساء البلديات والولايات الإسلامية ، هذا بالإضافة إلى البرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ والذى سنتناوله عندما نتناقش فى مكوناتها الفكرية وأصولها الحركية .

أما المواجهة الثانية والأكثر شراسة كانت حول تعديل قانون الانتخابات والتى انتهت بالإطاحة بحكومة مولود حمروش الذى جاء أصلاً لمواجهة الإنقاذ واعتقال عباس مدنى وعلى بلحاج ومئات آخرين من الإنقاذ ، وفرض حالة الحصار (الطوارئ) وسقوط عشرات القتلى وإن كانت النتيجة المهمة التى حصلت عليها الإنقاذ فى هذه المواجهة الظهور بمظهر الشهيدة والمقموعة ، ولهذا معنى وجدانى كبير داخل نفسية شعب يقدس الشهادة ويرفض القمع بالإضافة إلى كشف النظام ، وإثبات أنه لا يعتمد على الشعب فى شرعيته بل على الجيش الذى نزل للمرة الثانية بعد الاستقلال لضبط الأمن وكانت الأولى عام ١٩٨٨م ، فكيف سارت الأحداث لنرى كيفية إدارة صراع أهم مواجهة مع السلطة ؟
فى ٢٤ مارس ١٩٩١م ، عقد وزير الداخلية الجزائرى محمد الصالح محمدى ندوة صحفية تناول فيها مشروع قانون الانتخابات ، والوكالة والدوائر الانتخابية الذى قدمتة الحكومة . المجلس الشعبى الوطنى (البرلمان) لمناقشته والمصادقة عليه ، استعدادًا للانتخابات التشريعية وفى ٢٧ مارس أعلنت ثمانية أحزاب رفضها للمشروع ودعت إلى تكوين لجنة انتخابية وطنية لإعداد القانون ، وهددت بإضراب عام فى حالة عدم الاستجابة لمطالبها .

فى ٣٠ مارس وجه الشيخ عباس مدنى رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ رسالة مفتوحة لأعضاء المجلس الشعبى الوطنى يحذرهم فيها من المصادقة على مشروع الحكومة المتعلق بقانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية ، ويحملهم فيها مسئولية الخيانة العظمى إن هم صادقوا عليهما ، ووجه على بلحاج نداء إلى كافة الإسلاميين دعاهم فيه إلى « وحدة الصف ضد الحكومة » .
فى أول أبريل ١٩٩١م يوافق المجلس الشعبى الوطنى على مشروعى القانونين اللذين تقدمت بهما الحكومة ، فى ٢ أبريل يدعو عباس مدنى فى مؤتمر صحفى إلى إيقاف تنفيذ قانونى الانتخابات وتقسيم الدوائر ، وإلى ضرورة إجراء إنتخابات رئاسية مسبقة

ومتزامنة مع التشريعية (إحراج للشاذلى) وهدد بإضراب عام فى حالة عدم استجابة السلطة لشروطه فى ٣ أبريل يصدر الرئيس بن جديد مرسومًا رئاسيًا بدعوة الناخبين إلى انتخابات تشريعية مسبقة فى ٢٧ يونيو ١٩٩١م . فى ١٢ مايو ١٩٩١م انتهى أجل تقديم طلبات الترشيح للانتخابات ، وقد تقدم إليها مرشحو ٣٩ حزبًا سياسيًا على رأسها حزب جبهة التحرير والجبهة الإسلامية للإنقاذ وعدد كبير من المستقلين .

ولكن لماذا اعترضت الإنقاذ على القانونين ؟ وكيف تحول الخلاف الإدارى إلى تطرف سياسى وعنف جماعى وعصيان مدنى ؟

الخلاف برز حول قضيتى تقسيم الدوائر والانتخابات الرئاسية المبكرة ، إذ اعتمدت حكومة مولود حمروش تقسيمًا جديدًا للدوائر الانتخابية اعتبرته جبهة الإنقاذ موجهًا ضدها ، لأنه يعطى نسبة أكبر من مقاعد البرلمان للمناطق الريفية ، حيث يتمتع حزب جبهة التحرير الوطنى بنسبة عالية من التأييد . وقلص عدد المقاعد التى كانت خاصة بالمناطق المدنية ، حيث برزت جبهة الإنقاذ قوة انتخابية كبرى فى الانتخابات البلدية (المحلية) فى يونيو ١٩٩٠م[1] .

بالإضافة إلى إلغاء التصويت بالوكالة حيث كانت السلطة تعتقد أن الرجل يمكنه التلاعب فى أصوات أسرته لصالح جبهة الإنقاذ ، وطالبت ، الإنقاذ أيضًا بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة فى الوقت نفسه مع الانتخابات النيابية وهذا الطلب من الإنقاذ له وجاهته الدستورية ، وفى الوقت نفسه إحراج لبن جديد وممارسة ضغوط عليه ليتنازل بالنسبة للانتخابات البرلمانية .

وبينما كانت الأحزاب السياسية التسعة والثلاثون التى قررت دخول الانتخابات التشريعية تضع لمساتها الأخيرة لبرامجها الانتخابية دعا عباس مدنى يوم ٢٣ مايو لإضراب سياسى سلمى مفتوح بداية من ٢٥ مايو ١٩٩١م احتجاجًا على عدم استجابة الحكم لمطالب الإنقاذ وفى خلال أسبوعين من ذلك التاريخ ، تحولت حركة الحوار السياسى والاستعداد الانتخابى إلى عنف متبادل وحالة من العصيان المدنى ثم العنف المتبادل .

---

(١) حسن أمين : الجزائر : التفاهم وليس المواجهة . مجلة العالم ، لنـــدن . ١٩٩١/٦/١٥م عدد ٣٨٣ ص ١٠ .

قامت وزارة الدفاع يوم ٢٢ مايو (قبل دعوة مدنى بيوم) بتقريب وحداتها العسكرية من المناطق السكنية وأعلنت فى بيان لها ،أن ذلك لضمان الاستقرار وحسن سير الانتخابات المقبلة والمحافظة على الديمقراطية . فى يوم ٢٤ مايو نظمت جبهة الإنقاذ تجمعًا عامًّا فى ساحة الشهداء بالجزائر العاصمة أشرف عليه عباس مدنى وعلى بلحاج لشرح أسباب الإضراب وشكله وصوره يبدأ الإضراب يوم ٢٥ مايو هزيلًا وظهور مسيرات متفرقة وبأعداد محدودة . فى ٢٧ مايو (اليوم الثالث للإضراب) تغير الأمر حيث أخذ اتجاهًا آخر حيث خرجت مسيرات مضادة للإنقاذ من القوى الأخرى دون أن تتدخل قوات الأمن ضدها وهو الأمر الذى غذى حركة الإضراب ووسع دائرتها ، فبعد أن كانت المسيرات فى الأيام الأولى محدودة ، تصاعدت وتيرتها ، وتضخم عدد المشاركين فيها وأصبحت تجوب الشوارع رافعة المصاحف ، ومنادية بقيام الدولة الإسلامية ، وبذلك تكون المسيرات المضادة هى التى أثارت الجماهير الإسلامية العادية وجعلتها تنضم للإنقاذ « ساعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى هذا التحرك الاحتجاجى بعض العناصر المهمة ، التى دفعت الشارع الجزائرى إلى الالتحام بها ، بعد أن وقف يتفرج فى البداية ، فقد كان رفضها لقانونى الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية محل إجماع معظم الأحزاب المعارضة ، فكانت مطالبها السياسية واضحة لكل الناس ، ومقبولة عندهم أيضًا ، واعتمدت فى هذا التحرك شعارات مغرية للشارع تتفق وقناعاته ، أو لا تختلف عنها على الأقل .

« لقد كان البعد الدينى العقائدى فى الشعارات التى نادت بها المسيرات تستهوى عامة الناس ، وكذلك محتواها السياسى ، وغاب عنها أى نفس حزبى ضيق ، وزاد رفع المصاحف فيها بكثافة فى إلصاقها بالمقدس ، فما الذى يمنع العامة من الالتحام بها خصوصًا وأنها سلمية منظمة ؟ وهذا ما حصل فعلاً ، لقد كان الإحساس العام لدى المتظاهرين والمعتصمين أن المشاركة فى هذا التحرك يمليها الانتماء للإسلام وليس الانخراط فى حزب ، والحس الدينى فى الشارع الجزائرى قوى جدًّا ومرهف ، لذلك فإن أهل الجزائر سريعو الاستجابة له ، شديدو التعلق والانصياع لمن يرفع رايته « وقوى هذا المعنى فى نفوس الناس الخطاب الرسمى لقادة الإنقاذ ، منهم لا يتكلمون باسم حزب أو فئة من الناس ولكن باسم الشعب ، ولا يصدرون تعليماتهم وقراراتهم انسجامًا مع خطة وضعتها جبهة أو هيئة أو اجتهاد من بين عدة خيارات ، ولكن انتصارًا للإسلام وتنزيلاً

لمقتضيات العمل به وحماية الجزائر من المخاطر . هذه هى سمات الخطاب الموجه إلى شعب متدين ما زال العمل الحزبى فيه مبتدئًا . « مسألة أخرى ساهمت فى نجاح هذا التحرك وتتمثل فى عدم استعداد مؤسسات الدولة التى يمكن أن تتدخل ضده وهى بالخصوص الجيش والشرطة والدرك ، حيث اجتهد خطاب الجبهة لتحييدها عن المعركة قدر الإمكان ، وحصر الخلاف مع الحزب الحاكم ورموزه ، فكان شعار (الجيش والشعب معك يا إسلام) ، وأكد الخطباء أن رجال الأمن والجيش ليس معهم مشكل أو خلاف ، وألحوا على المتظاهرين والمعتصمين ألا يُسيئوا إليهم ، بل يحسنوا معاملتهم ، لذلك كان مشهد وقوف أحد منظمى المسيرات والاعتصامات ، أو بعضهم مع عون الأمن أو حتى المسئول عنه أمرًا عاديًا ، وقد نمى هذا المعنى فى معظم أيام الأضراب باستثناء أيامه الثلاثة الأخيرة ، الطابع السلمى الذى ساده ، حتى إن على بلحاج كتب رسالة فى (إزالة الريب والشك فى الإعذار إلى رجال الشرطة والدرك والجيش) .. »[1] .

وفى الأسبوع الثانى من الاحتجاجات تحول الأمن إلى ما يشبه العصيان المدنى ، وهو الأمر الذى رأت فيه الحكومة خطرًا على أمن البلاد واستقرارها ، فكان استعمال القنابل المسيلة للدموع لتفريق المسيرات والاعتصامات ، وإخلاء الساحات العامة فى المدن الكبرى وسط مقاومة من الجماهير ، فسقط القتلى والجرحى وذلك بداية من يوم ٤يونيو ١٩٩١م .

فى ٥ يونيو يصدر الرئيس بن جديد مرسومًا رئاسيًا يقرر فيه حالة الحصار (الطوارئ) بداية من ٥ يونيو لمدة أربعة أشهر فى كل أنحاء البلاد وحظر التجول بولايات الجزائر والبليدة وبومرداس وتيبازة ابتداء من يوم ١٩٩١/٦/٦م وتنزل قوات الجيش ، لتتمركز فى الساحات العامة والمواقع والشوارع الاستراتيجية ويقبل بن جديد مولود حمروش ، ويكلف سيدى أحمد غزالى وزير الخارجية السابق بتشكيل حكومة جديدة ، ويقرر تأجيل الانتخابات التشريعية .

وفى ٧ يونيو ١٩٩١م يلتقى غزالى بعدد من زعماء المعارضة من بينهم ، عباس مدنى ، وبلحاج وفى نفس اليوم ، يعلن عباس مدنى وبلحاج فى جامع السنة بباب الواد

---

(١) على بوراوى : الجزائر تنجح فى تخطى عقبة أولى فى طريق الديمقراطية . مجلة العالم . لندن العدد ٣٨٣ ص ١٢ ، ص ١٣ .

بالعاصمة وكذلك لوسائل الإعلام إنهاء الإضراب بداية من يوم السبت وتوصلهما لاتفاق مع رئيس الحكومة بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة قبل نهاية عام ١٩٩١م ، وفى ٨ يونيو انتهى الإضراب وانسحبت وحدات الجيش وعادت الحياة إلى طبيعتها . واعتبرت جبهة الانقاذ أنها حققت أهدافها من الإضراب من خلال الإتفاق مع الحكومة على إجراء انتخابات تشريعية فى أكتوبر ورئاسية قبل نهاية العام ، مع إعادة تقسيم الدوائر ولكن الأمور لم تسر على الشاكلة التى تم الاتفاق عليها ، حيث رأت الإنقاذ من جهتها أن الامتثال الكامل لقرارات وأوامر القيادة العسكرية والسلطة السياسية فى البلاد اعتداء صارخ عليها ، وإجهاض لتحركاتها السابقة ما دامت بعض مطالبها لم تلب بعد ، من ذلك عدم عودة عمال كثيرين ممن استجابوا لندائها للإضراب إلى وظائفهم ، واستمرار إيقاف ومطاردة عناصرها والمنسوبين إليها ، وكذلك الإبقاء على حالة الحصار .

ومما زاد الأمر تعقيدًا قرار السلطة العسكرية منذ يوم ٢٠ يونيو « إعادة رموز الجمهورية » إلى بعض البلديات التى تسيطر عليها جبهة الإنقاذ ، وذلك بنزع لافتة « بلدية إسلامية » التى وضعتها الإنقاذ ، ووضع شعار « من الشعب إلى الشعب » عليها . ورفع علم الجزائر فوق المبنى ، ووضع صورة رئيس الجمهورية ، وبررت السلطة ذلك أن تبديل لافتة البلدية التى قامت بها الإنقاذ لا يطابق شعار الدولة المحدد فى الدستور حسب المادة .ويبتعد عن المادة ٨ التى تنص على وجوب أن تحافظ المؤسسات على الهوية والوحدة الوطنية ، وعهدت لتنفيذ ذلك إلى لجان رعاية النظام العام للولايات ، وبالطبع حدثت مصادمات بين الطرفين وسقط ضحايا ، بل أن بعض البلديات نادى فيها مسئول البلدية أو إمام المسجد إلى الجهاد « لرفع هذه المظلة » ، لذلك فإن الوحدات العسكرية التى انسحبت يوم ٢٣ يونيو ١٩٩١م من شوارع كثيرة فى العاصمة ، عادت فى الليلة التالية بحجم أكبر بعد أن حدثت المصادمات بين متظاهرين إسلاميين وقوات الجيش وانتشر المسلحون من المدنيين وحدثت اشتباكات مؤسفة ، وتم اختطاف بعض رجال الأمن وخيم على الجزائر موجة من القلق والحزن خلال أيام وليالى ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ يونيو نتيجة الأحداث التى اندلعت ، والضحايا الذين سقطوا ، وازدياد عدد المعتقلين استخدمت السلطات العسكرية الخطاب الدينى أيضًا فى مواجهة الإنقاذ ودعت الأئمة إلى « النصح على الخشوع والطمأنينة والتآزر والتضامن كما ينص على ذلك ديننا الحنيف » ودعت المؤمنين إلى القيام بواجبهم الدينى فى مساجد أحيائهم ، ونصحت بتجنب التنقلات

غير الضرورية باتجاه العاصمة ، وكذلك ما بين أحيائها «باتجاه المساجد المعروفة كمنابر سياسية وبؤر للتحريض على الفوضى » ، ورجت أولياء الأمور أن يمارسوا واجبهم الشرعى تجاه أبنائهم من الشبان المراهقين[1] .

وفى يوم الجمعة ٢٨ يونيو ١٩٩١ دعا الشيخ عباس مدنى فى مسجد ابن باديس بالقبة إلى رفع حالة الحصار ، وحذر باللجوء إلى الجهاد ورفض الحوار مع الحكومة الجديدة إذا لم يتحقق ذلك :

ولكن فى يوم ٣٠ يونيو تم اعتقال عباس مدنى وعلى بلحاج وقال بيان السلطة العسكرية إنهما « دبرا ونظما وشنا وقادا عمدًا مؤامرة مسلحة ضد أمن الدولة » كما تم اعتقال ٧٠٠ آخرين من عناصر جبهة الإنقاذ ، وقالت السلطة العسكرية إنه سيتم حسابهم فرديًا على أعمالهم أمام العدالة .

وإذا أمعنا النظر فى سيناريو الأحداث السابقة وحقيقة التصعيد الذى حدث وصولاً إلى المواجهة المفتوحة التى انتهت إلى حصول جبهة الإنقاذ على لقب الشهيدة والمقموعة والمظلومة ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من التعاطف معها والنقمة على الحكومة والنظام ، وبالتالى التصويت لها فى الانتخابات التشريعية . لجبهة الإنقاذ تفسر تصعيدها للموقف بأنها كانت تقابل به تحركات من قبل السلطة : الإضراب ضد قانون الانتخابات ، التظاهر للرد على محاولة ضرب الإضراب وتجاهله . والرد على ما رأت الجبهة بأن عدم الاستجابة لمطالبها فإن ذلك قد يشوه حقيقة وضعيتها الجماهيرية وتماسكها الداخلى ، وحسب وجهة نظر الجبهة أن السلطة انقلبت على تعهداتها وفرضت حالة الطوارئ ، وللرد على ذلك تحدت الإنقاذ حالة الحصار (الطوارئ) وتمثل ذلك بتحرك شعبى ليلى يبدأ مع ساعات حظر التجول وينتهى مع انتهائه أما تهديد مدنى بإعلان الجهاد فى حالة عدم رفع حالة الحصار كان – كما ترى الإنقاذ – لا يتضمن الإنذار بقدر ما تضمن تصويرًا لحقيقة الأوضاع ودعوة للعودة إلى الاتفاقات التى سبق وتم التوصل إليها فى أوائل يونيو ١٩٩١ بعد المواجهة الدامية بين الأمن والمتظاهرين . التفسير المضاد لرواية الجبهة ، يرتكز على أن قيادة الإنقاذ اتبعت دائمًا أسلوب التصعيد كلما شعرت أن عملها الأولى

---

(١) على بوراوى : بعد أحداث العنف الأخيرة فى الجزائر . نداءات ملحة للحوار مجلة العالم ١٩٩١/٧/٦م ص ١٣ .

مهدد بالفشل ووصف بعض المراقبين وضع الجبهة بأنه هروب إلى الأمام ، أما الاعتراض على قانون الانتخاب فلم يكن بسبب الظلم الذى لحق بالجبهة نتيجة تقسيم الدوائر بقدر ما كان نتيجة إدراك الجبهة أن الإنتخابات بحال حصولها فى ذلك الموعد (يونيو) ، وضمن تلك الظروف ، وفى ظل أى قانون ، لن تحقق للجبهة النتائج المرجوة ، وذلك لفشلها فى تحقيق انجازات فعلية فى البلديات التى فازت بها وعدم قدرة الإنقاذ على توحيد الحركات الإسلامية فى جهة واحدة ، بالإضافة إلى التقلبات التى حدثت داخل الجبهة بسبب موقفها فى حرب الخليج ، وعدم وجود برنامج يحدد ماتعد الجبهة القيام به فى حالة فوزها بالأغلبية ، والتناقضات داخل الصف القيادى فى الجبهة مدنى – بلحاج ، علاوة على أن تمكن السلطة من احتواء حالتى الإضراب والتظاهر من خلال تغيير الحكومة والتعهد بإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية ، قبل انتهاء العام اتجهت السلطة إلى تفريغ ما اعتبر انتصارًا للجبهة من محتواه وبسحب عوامل التصعيد والتوتر التى تحتاجها الجبهة لإبقاء التحرك الجماهيرى حاضرًا فى الساحة ، الأمر الذى يمدها بقوة وبأنصار جدد . عمدت الجبهة إلى خرق ساعات حظر التجول بحثًا عن نقاط احتكاك جديدة تحرج السلطة ، وترفع عن اهتمام الشارع بما يجرى وترافق ذلك مع تعدد حالات استعمال السلاح مع التهديد بالدعوة للجهاد[1] .

ويمكن القول وفقا لهذا التفسير فإن الأمر كان بمثابة فرصة السلطة لحسم خيارها بالدخول فى مواجهة مفتوحة مع الإنقاذ بدل أسلوب المواجهات المتفرقة الذى تمارسه الإنقاذ وهذه المواجهة الشاملة تدعمها الميزات الإقليمية والعربية والدولية التى تتوفر لكل سلطة تتواجه مع حركة إسلامية ، كما أن الظروف المحلية كانت مواتية أيضًا حيث أن هناك انقسام داخل الجبهة جعل بعض القيادات المؤسسة منهم ابن عزوز ، أحمد مرانى ، الهاشمى سحنونى وبشير فقيه ينتقدون مدنى وبلحاج عبر التلفاز واعتبراها خطرًا على الإسلام والجزائر » وأقروا بأن كلًا من الحكومة والإنقاذ ارتكبوا أخطاء ودعوا إلى حقن الدماء واعتماد الحوار لحل المشاكل المطروحة .

علاوة على صمت وحياد الأحزاب التى كانت فى حالة عدم وفاق مع الإنقاذ التى رفضت التنسيق مع أى قوة أخرى بما فيها القوى الإسلامية نفسها .

---

(١) حسن أمين . مجلة العالم . لندن . العدد ٣٨٦ الموافق ١٩٩١/٧/٦م ص ١١ .

وعمومًا فإن جبهة الإنقاذ نجحت بدون شك فى جر السلطة إلى معركة فى الشارع ظهر فيها طغيان السلطة واستشهاد جبهة لإنقاذ ، وبهذا الأسلوب نجحت فى الانتصار من خلال صناديق الانتخابات البرلمانية التى تمت فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩١م وأثبتت أن انتصار العسكر فى معركة العنف المتبادل فى الشارع الجزائرى كان زائفًا وعاملاً مساعدًا من عوامل انتصار جبهة الإنقاذ فى الانتخابات التشريعية حيث نظر إليها الشعب بصفتها حركة مقموعة تقدم الشهداء فى سبيل ما تؤمن به فى بلد ليس أعز عليه من ذلك .

وبذلك تكون جبهة الإنقاذ قد نجحت فى إدارة الصراع مع السلطة وحققت كل أهدافها حتى اكتسحت الانتخابات التشريعية ، ويبدو أن السلطة لم تفهم بعد استراتيجية وتكتيك الإنقاذ فإلغائها الانتخابات وتشكيل مجلس رئاسى لحكم البلاد تحت رعاية الجيش ، يدخل فى خانة دعم المشروع الإسلامى ، وزيادة شعبيته سواء بوعى منها أو بدون وعى ، ولا يعنى عدم خروج الجماهير لمواجهة الجيش دفاعًا عن خيارها الانتخابى ، إن الإنقاذ فقدت الدعم الشعبى ولكن يمكن القول أنه عاد للكمون للظهور وقت الحاجة مثلما فعل بعد مصادمات يونيو ١٩٩١م حيث اعتقد الكثير أن الإنقاذ فقدت جمهورها الذى يعتبره البعض « مسيس » أكثر منه متدين بالمعنى الذى تريده جبهة الإنقاذ ، ولكن هذا الجمهور ، خرج من مكمنه عند الحاجة وأعطى أصواته للإنقاذ ، ومنحها شرعية الوجود الشعبى طبقا للمعايير الديمقراطية ، فهو فى عمومه جمهور مؤمن ، اختار الطرح الإنقاذى من بين مجموعة الخيارات التى كانت معروضة أثناء الانتخابات التشريعية ، والتى خاضتها أحزاب يزيد عددها عن الأربعين بالإضافة إلى وجود خيارات إسلامية شتى ، تدخل فى إطار الطرح الإسلامى المعتدل مثل « حماس » و « النهضة » أو الطرح الإسلامى القومى مثل اتباع بن بيللا أو الطرح الإسلامى النخبوى مثل حزب التجديد ، بالإضافة إلى حزب « الأمة » ليوسف بن خدة . اختار الشعب الجزائرى الطرح الانقاذى الحاد الاعتراض والذى استشهدت الكثير من عناصره فى سبيل هذا الطرح ، وهو الأمر الذى جعلت الجماهير تُحسن به الظن . كما أن اختياره يعنى أيضا رفض الشعب لأسلوب القمع واستخدام العسكر للحصول على الشرعية .

تيارات الإنقاذ

حسبما يروى فهمى هويدى نقلاً عن الدكتور عباس مدنى فإن جبهة الإنقاذ جاءت ثمرة تلاقى جيلين ، جيل المجاهدين أبناء جمعية العلماء (هو أحدهم) وجيل الصحوة الإسلامية الراهنة ، وهو توصيف دقيق إلى حد كبير ، لأن الجبهة تتحدث بلسانين فى واقع الأمر ، وليس بلسان واحد ، فالدكتور مدنى يقدم – فيما يعلن – رؤية متوازنة ويمكن قبولها كخطاب سياسى ناضج ، لكن ثمة لسانًا آخر للجبهة – من إفرازات جيل الصحف – يخاطب الجماهير بلغة أخرى ، شديدة الحدة ، بل مهيجة وتحريضية ، أهم رموزها على بلحاج[1] وبالنظر إلى قوام الشخصيات القيادية للإنقاذ ، من ناحية تجربتها السياسية ومكوناتها الفكرية ، نجد أنها تنقسم إلى ثلاث أجيال : الأول رافق حرب التحرير منذ بدايتها ، والثانى برز عشية حرب الاستقلال ، والثالث ترعرع فى ظل الحكم الجديد (بن بيللا ، بومدين ، بن جديد) وبالتالى . فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تضم ثلاثة تيارات تلاقت على ما سمى الإنقاذ الإسلامى وتبرز إزدواجية فى التكوينين الثقافى والفكرى ينعكس حتمًا على الأداء السياسى . وتعبر فى هيكلها الضخم عن تفاعل اثنين من التيارات الأساسية ، الأول ، هو التيار الإصلاحى وخطابه إلى النظام ، وهو يمثل امتدادًا لجمعيات العلماء والقيم وجند الله التى تعاقبت على المجتمع الجزائرى ، فلم تقترف العنف إلا لماما ، ولا هى مع تمسكها بالقيم الإسلامية الأصلية ، قد رأت غضاضة فى الانفتاح على بعض القيم الفردية ، وأما الثانى ، فهو التيار الانقلابى وخطابه إلى الجماهير ، وهو الذى يمثل امتدادًا لجماعات مثل نداء الإسلام ، ومصطفى بوعالى التى أقامت دعواها على أساس رفض الحلول التوفيقية واعتمدت العنف أسلوبًا للتعامل[2] .

التيار الأول : سلفى يقوده على بلحاج (٣٨ سنة) والذى يعيش مناخ الصحوة الإسلامية « وتتلمذ على ابن تيمية من جانب وحسن البنا وسيد قطب من جانب آخر ،

---

(١) فهمى هويدى : الجزائر تدفع « فاتورة » الديمقراطية . الأهرام ١٩٩٠/٥/٢٩م ص ٧ .

(٢) د. نيفين عبد المنعم مسعد: جبهة الإنقاذ الإسلامية وانتخابات المجلس الشعبى الوطنى فى الجزائر (١-٣) تنظيم تراتبى يكفل التواصل مع جيلين مختلفين من المواطنين . الحياة . لندن ١٩٩١/٥/٦م ص ٥ .

وهو الداعية والخطيب المفوه بخلفيته الثقافية الذاتية ، المستمدة من دراسته فى جامع الزيتونة ، وفى قرية وادى السوف على الحدود مع تونس »[1] . و « يحظى باحترام كبير فى الشارع الإسلامى، ليس فقط لكونه خطيبًا مؤثرًا ومحرضًا ، ولكن أيضًا لأنه رجل شديد الصدق والوضوح مع قناعاته ، وشديد الزهد فى الزعامة والطموح السياسى »[2] . وهو كما يقول عن نفسه : « ولدت فى تونس عام ١٩٥٦م يتيم الأبوين ، والدى من شهداء الثورة ، درس العربية وأدرسها ، شاركتُ فى الدعوة الإسلامية منذ السبعينات وسُجنتُ ٥ سنوات من سنة ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧م بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم ، والاتصال بمصطفى بوعالى ، تأثر بعبد اللطيف سلطانى وأحمد سحنون وبكتابات حسن البنا وسيد قطب وعبد القادر عودة ، وقرأ كل ما كتبه سعيد حوى وأعجب بمواقفهم الشجاعة ضد الطاغوت وبصورة خاصة مصطفى بوعالى ومروان حديد ، أنتمى إلى التيار السلفى وأرجع إلى ابن تيمية وابن القيم الجوزية ، تركت قراءاتى لابن تيمية تأثيرًا علّى حال دون حماسى للثورة الإيرانية ، ودفعنى إلى السجال مع الشيعة وانتقاد كتابات الخمينى ، ورفض اعتبار الأثنى عشرية مذهبًا خاصًا فى الإسلام ، بل كنت ممن اعتبروا تشيع بعض الجزائريين غداة الثورة الإيرانية خطرًا على الدعوة الإسلامية يجب التصدى لها[3] ، فبلسان حاله يعترف على بلجاج معاداته للإمام الخمينى وثورته الإسلامية ، وهذا ما ينفى عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تهمة الانتماء إلى الإسلام الثورى فى إيران ، خصوصًا إذا عرفنا أن قواعد التيار الذى يمثله على بلحاج واسعة جدًا ، وتضم المتدينين الملتزمين بأفكار الجماعات السلفية ، والتى تختلف معها جماعات أخرى عديدة فى الساحة الإسلامية ، وهذا التيار هو البنية التحتية للإنقاذ .

التيار الثانى : ينتمى إلى مدرسة أخرى لها اهتماماتها الثقافية الأوسع نطاقًا وإدراكًا ، كانت تعرف من قبل باسم « جماعة المسجد » وأطلق عليها فيما بعد اسم جماعة « الجزأرة » إشارة إلى كونها تحصر نشاطها فى إطار الوطن الجزائرى فقط ، وليست لها علاقات بالتنظيمات الإسلامية الدولية ، وعلى النقيض من التيار الأول الذى يضم عددا من شباب وعوام المسلمين ، فإن هذا التيار أقل عددًا ولكن المنتمين إليه أقرب إلى شريحة النخبة المثقفة ،

---

(١) فالح عبد الجبار : عباسى مدنى : مصادر وعيه وبرنامج جبهته . الحياة . لندن ١٩٩٢/٢/٢٦ .

(٢) فهمى هويدى : محاولة لفهم الحدث الجزائرى ١٩٩٢/١/١٤م ص ٧ .

(٣) جوزيف سماحة . مصدر سبق ذكره . الحياة ١٩٩٢/٢/٥م .

من أصحاب المؤهلات العليا وأساتذة الجامعات التى استلهمت أفكارها من مالك بن نبى[1] ، وبالتالى فإن هذا التيار يضم كل تلاميذ المدرسة الباديسية (أى تلاميذ ابن باديس) والتيار الإصلاحى الذى تحدثنا عنه آنفًا وينتمى الدكتور عباس مدنى إلى هذا التيار ، وهو أستاذ جامعى نال شهادة الدكتوراة ، من بريطانيا ، وكان من المجاهدين القدامى الذين شاركوا فى حرب التحرير وسجن فى العاصمة متهما بالهجوم بالقنابل على مكاتب إذاعة الجزائر ، ولم يطلق سراحه إلا بعد انتهاء الحرب وقضى بذلك ٧ سنوات فى سجون الاحتلال ، وهو من قدامى الدعاة الإسلاميين فى الجزائر ، وتلقى دروسه الأولى فى المدارس القرآنية ، ثم انضم إلى مدارس العلماء الحرة وبدأ الشيخ مدنى الذى يعتبر خطيبًا أكثر منه داعية بعد إطلاق سراح العمل السياسى الدينى لشجب انحراف جبهة التحرير الوطنى ، التى أخذ عليها تبنى الاشتراكية خلال مؤتمر طرابلس عشية الاستقلال ، إلا أنه ومثل جميع الشخصيات الإسلامية البارزة فى تلك الحقبة لم يتمكن من التأثير على مجريات الأمور ، ووفى رحيل بومدين ومنح خليفته بن جديد فرصة لعباس مدنى لدفع قضيته ، فبرز للمرة الأولى عندما نظم عام ١٩٨٢م أول تظاهرة إسلامية فى قسنطينة ، وسجن حتى عام ١٩٨٤م ، وعندما أطلق سراحه مارس العمل السرى ، وبعد أحداث ١٩٨٨م واعتراف الحكومة بالتعددية الحزبية ١٩٨٩م انضم إليه الجناح المتشدد فى التيار الإسلامى لتشكيل الجبهة الإسلامية الإنقاذ[2] . وكانت من التهم الموجهة إليه ، تهمة الاتصال بمصطفى بوعالى ، ولكنه رغم كل ذلك فإنه ينتمى إلى التيار الإسلامى المعتدل وكان جزءا من النظام ودخل الانتخابات تحت لوائح جبهة التحرير ، وهو عمومًا لا يمل الدعوة إلى الحوار وينفتح على الغير . ويتميز بتكوين ثقافى حديث ، تقليدى .

التيار الثالث : يضم شريحة من المتحمسين للعمل الإسلامى الذين لم تكن لهم انتماءات فكرية محددة ، ولكنهم التحقوا بالجبهة عقب الانفجار الشعبى سنة ١٩٨٨[3] . ويشكل عباسى مدنى حلقة وصل وتواصل بين الجيلين ، الجيل الذى ساهم فى الثورة الوطنية ، وعارض تحولها الراديكالى ، وجيل بلجاج الذى تفتح فى ظل دولة الثورة[4] ومنذ ظهور

---

(١) فهمى هويدى : محاولة لفهم الحدث الجزائرى .. مصدر سبق ذكره .

(٢) نبذة عن الشيخ عباس مدنى رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر الشرق الأوسط ١٩٩٠/٦/١٤م .

(٣) فهمى هويدى : محاولة لفهم الحدث الجزائرى . مصدر سبق ذكره .

(٤) فالح عبد الجبار : عباس مدنى – مصادر وعيه وبرنامج جبهته . مصدر سبق ذكره

الإنقاذ عام ١٩٨٩م ، وكان الغلبة فيها للتيار السلفى لسيطرته على منابر المساجد ، فضلاً عن تميز شخصية بلحاج الخطابية والتحريضية والتى تستهوى الشباب من التيار السلفى أو التيار الثالث المتحمس للعمل الإسلامى خصوصًا وأن على بلحاج « تشده إلى التراث علاقة نصية يسقط عنها أحيانًا بعد التطور التاريخى »[١] ، ويمكن القول : إن الدكتور مدنى الأقرب إلى تيار « الجزأرة » خضع لنفوذ التيار السلفى الذى كان يسيطر على الشارع ، ويملك وسائل تحريكه وقتما شاء وهكذا هيمن الخطاب السلفى على خطاب الجبهة السياسى والتعبوى وتلاشى صوت تيار الجزأرة ، واحتل السلفيون مختلف مقاعد مجلس شورى الإنقاذ وقدموا مرشحيهم فى الانتخابات المحلية عام ١٩٩٠م ، وبذلك أصبحوا قوة الضغط الرئيسية وإنقاذ عباس مدنى لها وأصبحت لهجته أكثر تحريضية من قبل مما أدى إلى اعتقاله مع على بلحاج ، وبالتالى بدأ التيار السلفى داخل الجبهة ينحسر خصوصا بعد اعتقالات يونيو ١٩٩١م .

« وبعد ذلك تقدم تيار « الجزأرة » الذين عرف منهم فيما بعد الدكتور محمد سعيد وهو أستاذ جامعى تولى القيادة نيابة عن مدنى ، ثم اعتقل وأفرج عنه بعد ذلك وعرف عبد القادر حشانى الذى تولى رئاسة المكتب التنفيذى لجبهة الإنقاذ وتقدمت عناصر الجزأرة ، لتشارك فى عضوية المكتب التنفيذى ، كما أن ممثليها أدرجوا ضمن قوائم المرشحين الذين فازوا فى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ١٩٩١م[٢] ، ولذلك نجد أن الخطاب الإعلامى للإنقاذ فى مرحلة قيادة الجزأرة كان أقرب إلى الاعتدال ، ونجح فى خوض المعركة البرلمانية رغم كل محاولات استدراج الإنقاذ إلى فخ العنف فى محاولة لإلغاء الانتخابات ، ولكن حشانى طبع الإنقاذ بتوجيهه ونجح فى الفوز والحصول على الشرعية الشعبية للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وعلى الرغم من أن البنية التنظيمية للإنقاذ لم تدرس بعد دراسة متمعنة إلا أن فالح عبد الجبار حاول أن يضع يده على الهيكلة التنظيمية للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ويرى أنها : هرمية بسيطة (أقل تعقيدًا من هرمية الأحزاب المركزية) ، وتمتد فى خطوط متوازية من بؤرة القيادة فى المركز إلى الأحياء المنظمة عبر الجوامع . وهى هياكل جاهزة من ناحية مرونة

---

(١) د . نيفين عبد المنعم مسعد : مصدر سبق ذكره الحياة ١٩٩١/٥/٦ .

(٢) فهمى هويدى : محاولة لفهم الحدث الجزائرى . مصدر سبق ذكره .

التجميع والتعبئة ، وهى تحل واحدة من المشكلات التنظيمية العويصة فى بلدان العالم الثالث التى لا تستطيع الركون إلى التنظيمات الحديثة : النقابات ، الطلاب ، بسبب القمع ، ولا تجد طريقة لحشد سكان مدن الصفيح المهمشين ، والمكدسين . وتقدم شبكة الجوامع هيكلية جاهزة تمامًا ، وبموازاة القدرة على تعبئة الأحياء ، التى تنفرد بها الحركات الإسلامية عمومًا ، تمد الحركة قنوات وخطوطا تنظيمية فى المواقع الحديثة : الجامعات والمدارس . وهنا أيضًا يلعب المسجد (مسجد الجامعة مثلاً) نقطة تجميع وتحريك يسيره ، وتفتقر الحركة إلى هياكل نقابية عمالية وهذه سمة مميزة لأغلب الحركات الأصولية .

إن البنية التنظيمية للحركة ، تجمع عناصر حديثة (خلايا ،تراتب هرمى ، قيادات محلية ووسطية وعليا) ، وأجهزة متخصصة : (خطبة الجمعة ، مراكز العبادة ، الأعياد والمناسبات الدينية ، هذا المزيج لا يتوافر للأحزاب العلمانية المعارضة ، وتؤلف شبكة أماكن العبادة فى أى بلد مسلم ، بناء حاضرًا للتحشيد والاتصال ، ويتمتع بقدر من الانتظام يفوق أى تنظيم آخر ، باستثناء النقابات العمالية فى المصانع ، أو اتحادات الطلبة فى الجامعات . إن فعالية المساجد هى أنها تتحرك فى قلب الأحياء ، وتتمتع بحماية ذاتية ناتجة عن طابعها القدسى .. »[1]

وتنتمى جبهة الإنقاذ الإسلامية – على حد قول د .نيفين عبد المنعم مسعد – إلى تلك الحركات الدينية التى عرفها انتونى والاس بأنها «جهد واع ومنظم وصبور لأعضاء مجتمع معين من أجل بناء ثقافة أكثر إشباعًا » ورأى أن التشوهات الثقافية فى المجتمع ، سببًا كافيًا لانتظام الحركات الدينية ، التى تميل على الأرجح إلى إرجاع أزمات النظام الأخرى من سياسية واقتصادية إلى تلك التشوهات ، وبالنظر إلى الأوضاع فى الجزائر عام ١٩٨٨م ، نجد أنها كانت تعكس لونًا من ألوان تلك التشوهات الثقافية التى ألمح إليها والاس ، والذى كان يعود فى جوهره إلى محاولة القيادة السياسية تطويع الإسلام لخدمة الاشتراكية ، فإذا بتلك الأيديولوجية تعجز عن تجسيد المثاليات الدينيـــة للمواطنين ، لا بمعنى أن هناك انقطاعـا مبدئيا بين الاشتراكيـــة وبين

(١) فالح عبد الجبار : عباس مدنى مصادر وعيه وبرنامج جبهته . مصدر سبق ذكره .

الإســـلام ، لكن المقصود أن ممارسات القيادة السياسية هى التى افتعلت هذا الانقطاع ثم عمقته .[1]

وعلى هذا الأساسى رأت جبهة الإنقاذ أن اختلال منظومة القيم الإسلامية فى المجتمع ، كان وراء الإحباطات الاقتصادية والسياسية ، وردت سخط الجماهير إلى الأسباب الثقافية ثم تقوم بتسيس هذا السخط ، وتوظفه فى مجال العمل الجماعى وكانت الإضرابات التى اندلعت فى أكتوبر ١٩٨٨م هى المناسبة الأولى لتقديم القوى الإسلامية إلى الرأى العام المحلى والدولى ، والتى تبلورت فيما بعد إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى مارس ١٩٨٩م عندما تم السماح بالتعددية الديمقراطية .

(١) د .نيفين عبد المنعم مسعد . مصدر سبق ذكره .

obeikandl.com

المكونات الفكرية والسياسية للإنقاذ

يمكن تحديد المرتكزات الفكرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ بقرارات قادة الجبهة للفكر الإسلامى السلفى (ابن تيمية ، ابن القيم الجوزية) وفكر الإخوان فى مصر وسوريا ، بالإضافة إلى الفكر الباديسى ، وتراث جمعية العلماء علاوة على مؤلفات مالك بن نبى فمن المؤكد أنه ليس بين القادة الإسلاميين فى الجزائر مفكرون لهم نظرية خاصة كما يتضح ذلك من نصوصهم خصوصًا وأنهم تلقوا علومهم الدينية والفكرية من خلال جهودهم الخاصة ، وهذا لا ينفى اجتهادهم وقدرتهم على التوصل إلى برنامج سياسى يعتمد العقل والدين لمخاطبة الجماهير وسنحاول من واقع نصوص البرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ وتصريحات زعمائها أن نوضح افكار الجبهة ومشروعها الحضارى .

يشير البرنامج السياسى للجبهة إلى مواصفاتها ويحددها فى ٧ نقاط :

١ – فهى تعمل على وحدة الصف الإسلامى وتحافظ على وحدة الأمة ﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ﴾ وقول الرسول ﷺ (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا) .

٢ – تقديم بديل إسلامى لجميع المعضلات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٣ – من خصائص منهجيتها الاعتدال والوسطية والشمول لقوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطًا ﴾ وقول الرسول ﷺ (يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا) .

٤ – ومن ميزات طريقتها الاعتدال فى الجمع بين المطالبة والمغالبة دون أفراط أو تفريط لقوله تعالى : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ﴾ ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم » ، وتستعمل المطالبة لإقامة الحجة لقوله تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً ﴾ ، كما تستخدم المغالبة لضمان مصالح الأمة والحفاظ على ثوابتها وصيانة مكاسبها لقول عمر بن الخطاب : « متى استبعدتم الناس وقد ولدتهم أمتهاتهم أحرارًا » .

٥ – ومن طرقها العملية ، العمل الجماعى وجودة توظيف الجهد الكلى للإرادة الكلية للأمة مما يجعلها تتخلص من النزعة الفردية والطفرية الارتجالية وورطة المحسوبية والوقوع فى الأغراض الشخصية ، ونبذ الاتكالية لقوله تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ .

٦ – ومن مهامها : تشجيع روح المبادرة وتوظيف الذكاء والعبقرية وجمع الإرادات الخيرة فى البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والحضارى .

٧ – ومن خصائصها الإنقاذ الرسالى التاريخى الحضارى الشامل أسوة برسول الله ﷺ، منقذ البشرية لقوله تعالى ﴿ وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ﴾ .

أما الضوابط المنهجية لوضع الخطة العلمية السياسية لمشروع الجبهة هى : الشرع ، والعلم ، ونفسية الشعب الجزائرى فى المرحلة ، حيثيات التطبيق وشروطه إنجازه ، وعولجت المحاور الرئيسية للعمل السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ على أساس ضوابط .

١ – الالتزام بالمشروع الإسلامى ومنهجه فى العدل والكفاية والشمول حتى يتسنى معالجة جميع القضايا المطروحة وعلى اختلاف أهميتها .

٢ – توظيف العلم ومعارفه واستخدام منهجيته فى ضبط المسائل وتحديد المشكلات وتحليلها وكشف الحلول لها ، وطرق إنجازها ، واستخدام التقنيات وفنياتها لتتوفر لدى المحاور شروط الخبرة والكفاءة من حيث هى شروط لازمة لكل عمل قويم صالح هادف .

٣ – ضرورة إعادة الاعتبار إلى الشعب الجزائرى المسلم التائق للمعالى ، الراغب فى الخروج من ورطة الاستعمار للتخلص من التخلف بكل أشكاله بفضل إيمانه وقوة قناعته بإسلامه وثقته فى ربه عز وجل ، الذى يساعده على القفز خارج دائرة التبعية وأشكال الاستعمار الحديث ، فلا تكون المحارور إلا مجالات لإرادته ومهدًا لعبقريته ومحكا لتجربته واستمرارًا لرسالته ، وينبغى تبسيط المراحل ضبطًا منهجيًا مراعيًا نفسية الشعب كى يستعيد ثقته بنفسه ، وفى أشواط تاريخية تحدد مراحلها حسب شروط أو حيثيات القدرة والواقعية ، والفعالية .

٤ – استحضار الشروط المنهجية لتطبيق النماذج أو البدائل والحلول باعتبارها خطة عملية سياسية ، تبقى حافزًا لعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتباره عملاً سياسيًا واعيًا وجهدًا لإرادة الكلية للشعب الجزائرى عبر أجياله حتى تحقيق المراد والعمل مع الشعب فى كل خطوة إجرائية تاريخية فتكون المنجزات ثمرة لجهده وجهاده .

٥ – تحدد الجبهة علاقتها ومواقفها بكل ما بالساحة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات فى ضوء الوضوح المنهجى لرؤياها العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية فى النطاق الشامل ، والمصالح الكبرى للشعب الجزائرى وثوابته ، وذلك حسمًا للمواقف الارتجالية ، ومنعًا للتصرفات الشخصية وتلافيا للمواقف الفاقدة للوعى السياسى المطلوب والالتزام بالمنهجية والشريعة من ضوابط الجبهة بناء على ذلك يتم ضمان العدل والاعتدال والدقة والشمول لمحاور العمل السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الترتيب التالى :

(أ) **الترتيب العقائدى** : الشعب الجزائرى شعب مسلم ويمثل رسالته التاريخية الحضارية ، وبناء على ذلك فإن الإسلام هو النطاق العقائدى والضوابط الأيديولوجى للعمل السياسى فى جميع المجالات .

(ب) **المحور السياسى**: السياسة فى مفهوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ هى السياسة الشرعية والتى تتمثل فى حكمة التدبير ، وجودة التنسيق وإحكام التوقع ، ومرونة الحوار للوصول إلى الحق والحقيقة وعدل الإلزام ، والاعتدال فى المواقف بمنهج الصدق لأنها تقوم على الإقناع بدلاً من القهر ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ وتلتزم بالشورى تفاديًا للاستبداد لقوله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾. ولتجاوز تناقضات سياسة الأيديولوجيات المستوردة يعمل البرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ على تحقيق مايلى:

أولاً : القضاء على الاستبداد بتبنى الشورى وإزالة الاحتكار السياسى والاقتصادى والاجتماعى بتبنى المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولتفادى قمع الحريات العامة تعمل الجبهة على إفساح مجالها للعبقرية والإرادة الكلية للأمة ، وفى جميع مجالات الحياة وإكفالها للناس على السواء ، للتخلص من سياسة الحرمان ، وتضمن الجبهة حرية التعبير وتشجع النقد الذاتى وتحدد طرق المحاسبة الإدارية والسياسية والاقتصادية ، وتحيى نظام الحسبة الإسلامية وتطبق مبدأ من أين لك هذا ؟ فى حدود الشرع .

ثانيا : ولتحقيق ذلك يصير لزامًا تصحيح النظام السياسى بجعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة : ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾. مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية ليساهم كل طرف بحقه فى الإصلاح ؛ إصلاح الجهاز التنفيذى ، والمنظومة العسكرية ، والسياسة الأمنية حتى تخلو من كل قهر أو تعسف

وتؤم لمصلحة الأمة ، وإصلاح المنظومة الإعلامية بما يجنب البلاد التبعية الثقافية ، وإصلاح المنظومة الاقتصادية والسياسة التجارية الداخلية والخارجية ، وإصلاح المنظومة الإدارية لتسيير المهام وضمان سير المصالح وكفالة الحقوق وإزالة البيروقراطية ، كفالة الدعم الفلاحى ، وضمان العلاقة الوظيفية بينها وبين الصناعة التحويلية لضمان الاكتفاء الذاتى والتصدير ، إصلاح المنظومة التربوية لوضع حد للفاقد التربوى واستيعاب جميع الأعمار ، وكفالة حقهم فى الحد الأعلى من التحصيل ، إعادة الاعتبار إلى استقلالية القضاء وحصانة القاضى كما حددته الشريعة الإسلامية لتوفير مناخ العدل الربانى ، حيث أنه هو أساس السياسة الشرعية ومبرر الحكم وغاية النظام السياسى، وضمانًا لحرية الأمة وحق التعبير عن إرادتها بأصح الطرق وأسلمها شرعًا وشرعية، يعاد النظر فى قانون الانتخابات فلا توكل لغير الراشد ، وفاقد العدالة الشرعية ولايجبر أحد على الانتخاب سواء فى خدمة عسكرية أو وظيفة أمنية أو إدارية أو غيرها ، فينتخب جميع الناس بمحض الحرية وتحفظ الصناديق بالطرق الشرعية القضائية ولا توضع إلا أمام شهود عدول يجمع الناس على أمانتهم، بالإضافة إلى تحديد طرق الترشيح العادل الممثل للأمة والمناسب للتعبير عن المشاركة الفعالة فى تسيير أمور البلاد بإخراج الممثلين الشرعيين فى مختلف المجالس والهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية وغيرها .

(جـ) **منظور السياسة الاقتصادية** : تقوم السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية للانقاذ على مفهوم يكون بمقتضاه ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الإنتاج والتكامل بين النوعية والكمية ومراعاة نمو الحاجة إليهما فى ضوء النمو السكانى ، والتطور الحضارى والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، بالإضافة إلى التوازن بين الصادرات والواردات لحماية البلاد من التضخم ، والمديونية اللتين أمستا تشكلان أخطر التناقضات التى تواجهنا أمام العمل الجاد لتحقيق العيش الكريم ، ووضع حد للتبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية ، وإن الاستثمار من أهم الوسائل العملية لتطبيق الخطة السياسية الإنمائية الشاملة .

لهذه الأسباب كلها تتلخص الجهود السياسية الاقتصادية فى وضع سياسة رشيدة للزراعة ، وإعادة النظر فى سياسة التصنيع الحالية كى تصبح ذات مردودية مناسبة للمطلوب ، إعادة النظر فى التجارة وهياكلها وسياستها الاستهلاكية ونظام التسويق ووسائل التوزيع إلى غير ذلك ، إعادة النظر فى السياسة المالية والنقدية لضمان استقلال

القرار السياسى سواء بالداخل أو فى الخارج . وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهى تنطلق من منطلق إسلامى لإنقاذ الإنسان والحضارة تعتبر الاقتصاد سواء فى إنتاجه أو استهلاكه وسواء فى استثماره الاستهلاكى أو الحضارى الأشمل ، ما هى إلا عامل من عوامل خدمة الإنسان والرقى به إلى ما يطمح إليه من سعادة فى الدارين ، ومكانة وظيفية تاريخية وحضارية ، من هذا المنطلق العقائدى والأيديولوجى الاقتصادى تعالج المحاور التالية فى نموذج اقتصادى إسلامى فى جميع مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والتجارة والسياسة المالية والخطة الإنمائية الشاملة .

وتتلخص الجهود السياسية الزراعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ فى صياغتها ، طبقًا للسياسة الشرعية العادلة لوضع حد لأخذ الأرض غصبًا من أصحابها وعملية توزيعها بالطرق الإقطاعية لقوله عليه الصلاة والسلام : « من ظلم شبرًا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين » واستخدام الطرق التكنولوجية والفنية فى استصلاح الأراضى وتوزيعها على ذوى الاستحقاق بشرعية خالية من المحسوبية ، مع العناية بتربية المواشى وإعادة النظر فى سياسة التوزيع والتسويق فى الداخل والخارج ، وتدعيم الزراعة والصناعة التحويلية ، وضع خطة زراعية ضامنة للمصالح حتى لا تكون الحاجة الآجلة على حساب العاجلة أو العكس ، إنشاء مراكز للبحوث العلمية الزراعية . وضع خطة صناعية زراعية لتطوير العتاد الزراعى وفى المجال الصناعى ، تتلخص سياسة الجبهة فى جعل الصناعة تتكامل فيها قوى الإنتاج الصناعية وغيرها ،تشجيع المعامل الصغرى والمتوسطة ، والتنوع الوظيفى للهياكل الصناعية والمؤسسات لجعل الصناعة قادرة على الاكتفاء الذاتى ، إنماء الخبرات التكنولوجية ، مراعاة حاجة ثروات البلاد الطبيعية إلى صناعة مصنعة متكفية مع مستجدات التطور الصناعى والتكنولوجى ، إنشاء معامل نموذجية للبحوث العلمية لإعداد الكفاءات المطلوبة ، إعادة الاعتبار إلى العامل ومراعاة نفسيته وكفالة حقوقه ، إعادة النظر فى سياسة الملكية العامة للحفاظ عليها من الوقوع فى يد الأجنبى، وضع معايير تحدد مجالات تدخل الدولة فى الملكية الصناعية وحماية مبادرات القطاع الخاص على أن لا يحول هذا الأخير إلى محتكر، أويتعدى حدود المصلحة العامة فيصير طفيليا اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا ، وضع معايير لحماية الجودة وحق المستهلك ، والجبهة على ضوء هذه السياسية ستعمل دومًا على مراقبة وتجديد هذه السياسة وفق المستجدات ومطالب الصيرورة الإنتاجية والاستهلاكية لمعرفة مدى ما تحقق من الأهداف والمقاصد والحاجات ضمن سياستها

الإسلامية الشرعية الشاملة حتى تكون الصناعة متجاوبة مع غيرها من المحاور المكونة للبرنامج السياسى المتكامل .

أما التجارة فهى من وجهة نظر الإنقاذ شرايين الاقتصاد فيها يوظف الإنتاج وعن طريقها توجه الثروات ، وبواسطتها تتكامل المصالح ، وبفضلها يكون التوازن المفضى إلى تحديد القيم المادية فى نطاق الشريعة الإسلامية ، والمصالح المتبادلة فلا تكون مصلحة المنتج على حساب المستهلك كما لا يكون العكس ويكون ربح البائع على الزبون ولا يصح العكس . ولتحقيق هذه المقاصد تنضبط التجارة حسب سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وذلك بإزالة الاحتكار والربا والوسطاء وجميع أشكال الطفيليات الاقتصادية كالغش واخسار الميزان ، اعادة تنظيم التوزيع والعمل على تحقيق لا مركزية المؤسسات ، تغيير سياسة التسويق لتحقيق اللامركزية ، وإزالة السوق السوداء وتشجيع التنافس والوفرة ، وتوفير الاحتياجات الضرورية وإعطاء الأولوية للسوق الداخلية ، إعادة النظر فى سياسة التسعير لمقاومة الغلاء والتضخم وفقًا للقاعدة « لا ضرر ولا ضرار » ، التوفيق بين البيع والشراء على أساس الشريعة لضمان المصالح وصيانة القيم ، إعادة الاعتبار إلى نظام المساهمة وتشجيع ظهور الشركات التجارية الحرة لتنشيط الاقتصاد وتحقيق الوفرة ،إعادة الاعتبار إلى الضوابط الشرعية والمنهجية الفقهية فى إبرام العقود وتنظيم الشركات وضبط المعاملات ، وضع جهاز استقبال إدارى تقنيتى اقتصادى للإشراف على المؤسسات الإعلامية والاقتصادية والتجارية التى تساعد على التعرف على البضائع ، وضع سياسة للتجارة الخارجية بناء على متطلبات استقلالية للاقتصاد بشرط ضبط التعامل التجارى الخارجى وفق الحاجة والوفرة فى الداخل ، ومنع احتكار التجارة إلا فى حالات استثنائية لضمان المصالح الكبرى السياسية والاقتصادية وغيرهما ، ومراعاة التدرج فى حرية التبادل التجارى للمحافظة على الميزان الاقتصادى الضرورى بين حجم الصادرات والواردات ويخضع هذا الميزان إلى معيار الخطة الإنمائية الحضارية بعيدة المدى كى لا تتحول المواد الأولية الصناعية الحضارية كالطاقة والمعادن إلى مواد استهلاكية آنية حماية المنتجات الوطنية مع مراعاة ضمان الجودة ، اعتبار المنتج المصدر للخارج من أهم الميادين التى تتبلور فيها إرادة الشعب الجزائرى لفرض وجوده بجهده ، ضرورة إعادة النظر فى العلاقات مع صندوق النقد الدولى ، وسائر الهيئات المالية والتجارية المتورطة فى الأزمة الحالية ، وإثارة مشكلة المديونية فى ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تطرحها سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن ثم فالسياسة التجارية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تكون مكملة ومتكاملة مع

سياستها الزراعية والصناعية فى نطاق اقتصاد محقق للاستقلال والوفرة والنماء والتجاوب مع متطلبات النمو الاجتماعى والثقافى والحضارى .

وتشكل السياسة النقدية أخطر العوامل التى تساعد على التحكم المنهجى فى الاقتصاد قصد حماية الثروات من الضياع لضمان النمو والازدهار كمقصدين من مقاصد السياسة الاقتصادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الطرق التالية :

– إعادة النظر فى القيمة النقدية لإعطائها قيمتها الحقيقية الموحدة سواء فى الخارج أو الداخل حسب الشروط المالية وحيثيات التبادل التجارى مما يشكل الحوافز الحقيقية للإنتاج مع الخضوع إلى التحديدات الشرعية الإسلامية للسياسة النقدية .

– إعادة النظر فى تسعير العملة داخليا وخارجيًا لحماية القدرة الشرائية لدى المواطن فى الداخل والخارج وحماية القيم الاقتصادية وتقوية الحافز لجهد المنتج .

ولضمان القرار السياسى سواء فى الداخل والخارج تعتمد ميزانية الدولة على الثروات الطبيعية ، الإنتاج الزراعى والصناعى والتجارى وضرورة توفير الاكتفاء الذاتى وعدم الاتكالية على الغير مع ضمان العدل ، ولذلك يجب إعادة النظر فى سياسة الضرائب الجمركية ، اعتبار الزكاة والأوقاف من الموارد الشرعية للدولة ما التزمت الدولة بالسياسة الشرعية ، تأسيس صندوق التكافل الاجتماعى والقرض الشرعى لحالات التأزم الاقتصادى أو الاجتماعى ، تشجيع الجزائريين وسائر المسلمين من ذوى الثروة فى الخارج على وضع أموالهم فى صالح تحريك الاقتصاد الوطنى ليحقق الكفاية المطلوبة ، وهو من ضروب الجهاد بالمال وذلك سواء عن طريق القرض أو التبرع أو الاستثمار على أن تلتزم الدولة بالحفاظ على أرزاق الناس إعادة النظر فى سياسة البنوك قصد ضمان الثروات للدولة وأرزاق المواطنين وسائر المساهمين فى إثراء البلاد عن طريق الاستثمار لضمان حرية القرار السياسى . إنشاء بنوك إسلامية وصناديق للقرض والتوفير الخالية من الربا بكل أشكاله الضامنة للمصالح العامة على ضمان روح التكافل والتعاون والرقى الاجتماعى والنمو الاقتصادى ، تعديل وسيلة الجباية التى صارت فوق مستوى طاقة المواطنين وأصبحت عاملاً من عوامل الغلاء والتضخم وسياسة نهب المواطن باسم القانون .

السياسة الاجتماعية : تنطلق من مبدأ تكريم الإنسان ﴿ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً﴾ وذلك بكفالة الحقوق والحريات التى كفلها الشرع المحققة لنموذج خير أمة أخرجت للناس

بالتساوى لجميع الناس باعتباره النموذج القائم على التكافل الاجتماعى المانع للصراع الطبقى الطائفى .

ومن ثم تتمحور سياسة جبهة الإنقاذ فى حق الوجود للإنسان والذى برره الله بالعبادة ، ولم يبرره بالكسب الذى اعتبرته النظريات الحديثة ابتداء من مالتوس إلى ماركس عالة على الاقتصاد وطفيليا فى الكون ، والإنسان هو محور الكون بفضل فعالية كونية تتجاوز الحاجات الفردية والجماعية الآنية إلى الأبعاد الحضارية من حيث هو – أى الإنسان – يصير صانعًا للحضارة وليس أبدًا عالة عليها ، ولذلك فإن ما رفع من شعارات لتحديد النسل ما هو إلا مس بكرامة الإنسان وهدر لقيمته واستلاب لاستحقاقه للمكانة الأولية فى الكون .

وتقوم سياسة الإنقاذ على مبدأ كفالة حق الرعاية والعناية فى جميع مراحل النمو من النطفة إلى آخر مراحل الرشد والاكتمال ، وذلك بمقتضى مبدأ المساواة فى الإسلام ، وهو ما يتطلب الشروط الإصلاحية التالية للمنظومة التربوية ابتداء من السياسة التعليمية السائدة الآن المتورطة فى كل أوضاع الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ..

١ – **السياسة التعليمية** : ضرورة كفالة حق التربية لكل المواطنين دون تميز عنصرى أو طائفى أو عرقى أو دينى أو نوعى ، واعتبار ذلك حق للأمة ، وتحدد ميزانية الدولة للتربية لتحقيق التوازن بين الحاجة التربوية وبين التمويل باعتبار التربية من أهم ميادين الاستثمار .

يتقيد التوجيه التربوى بالميول والخبرات والقيم الإسلامية كعدم الاختلاف ونظام الآداب والمعاملات الاجتماعية وفق الضوابط الشرعية ، مراعاة التوظف على مستوى المهمة الرسالية والحضارية كمجال لمساهمة الجيل المعد لذلك ، ومواجهة البطالة وتغطية الوظائف المختلفة المستويات فى التعقيد التكنولوجى الوظيفى ، ضبط سياسة الامتحانات للتخفيف من الفاقد التربوى وعطالة الخريجين بعد إنهاء مرحلة التربية والتكوين ، منح فرصة للمتواجدين فى الشارع سواء الذين طردوا من المعاهد التربوية أو من خلال الامتحان بهدف كسبهم للمشروع الاقتصادى والرسالى الحضارى الذى أعد لهم ، وذلك بإعداد مؤسسات خاصة لهم من ثانويات وجامعات شعبية استدراكية قصد ضمان ترقيتهم الاجتماعية .

ويعاد النظر فى المحتوى التربوى بما يضمن النوعية التربوية المطلوبة فى كل المستويات وجميع التخصصات وتصفيته من الأيديولوجيات الغازية ، التى تتعارض والقيم

الإسلامية ،وإعادة النظر فى الطرق التربوية الشائعة ، والتى تعمق هوة التقليد الأعمى مما جعل جامعاتنا تستهلك المعارف بدلاً من أن تنتجها ، وصارت تكون المتعلمين بدلا من العلماء العارفين ،وإعطاء الصبغة الإسلامية للتخصصات التكنولوجية ، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار إلى رسالة المربى وقيمته ومكانته فى الأمة الإسلامية مع ضرورة رد الاعتبار المادى ليتكافأ مع الواجبات الجسام المطلوبة منه . وتناول البرنامج نقاطًا أخرى فى هذا المجال تضمنت النظام الاجتماعى فى المؤسسات التربوية ، والسلم التعليمى ، مرحلة الإلزام ، الوسائل التعليمية ، التربية الرياضية ، التربية التعليمية على أن يكون إصلاحها بناء على مقاصد الشريعة ومتطلبات التربية الإسلامية .

والحق الثالث : الذى تضمنه الإنقاذ وتعمل على تنفيذه هو حق الانتخاب والترشيح والمشاركة فى التسيير ، فالإسلام يجعل الإنسان مسئولاً وبمقتضى هذه المسئولية يستحق حقه فى الانتخاب أو اختيار القيادة ، وهذا الحق يخوله حق الترشيح مادامت تتوافر فيه الشروط : الإسلامية – العدالة – القوة – الكفاءة – الميول الشخصية والاستعدادات النفسية والحيثيات الموضوعية التى تتطلبها المستجدات ، وحقه فى التسيير هو تولى المسئوليات الإدارية والمهنية التى تقوم على التقوى والجدارة والمسلكية لا غير ، وبذلك يكون الموظف أو المعين مسئولاً أمام الله وأمام الأمة ، كما يستحق توفر الثقة بموجب اشتمال الشخصية المسئولة على الصفات السابقة الذكر ، والثقة هنا بمعناها الشرعى والأخلاقى والمهنى والسياسى .

والحق الرابع : الذى تكفله السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ للمواطنين هو إفساح المجال للمبادرة من خلال الحريات التى تفسح المجال أمام المبادرات الإنتاجية الإبداعية فى جميع مجالات الحياة ، وهو شرط نفسى تفرضه طبيعة المرحلة لتأهل الأجيال المقبلة للمهام الكبرى .

والحق الخامس : ضمان الأمن على الدين والنفس والعقل والعرض والمال والتى كفلها الإسلام لتوفر شرطًا نفسيًّا لا يكون الاستقرار إلا به .

سادسًا : إصلاح الأسرة الجزائرية فى نطاق الشريعة الإسلامية والرعاية والعناية بالطفل إلى سن الرشد ، وضمان التكافل الاجتماعى إلى حد الإيثار ، وضمان التماسك الأسرى ، وتقترح الجبهة الإسلامية لإزالة العقبات أمام تحقيق هذه المبادئ : توفير العمل

لأصحاب الأسر لوقف الهجرة التى تفكك الأسرة ، توفير المسكن الكريم لبيت الزوجية منعًا للتشرد . وسائر آفات غياب السكن ، العناية بالمهاجرين وتيسير عودتهم إلى بلادهم بتوفير ما جعلهم يلجئون إلى الغربة ، العناية بالأم ، خاصة التى ترعى الأطفال ومساعدتها بمنحه للأمومة حيث يعتبر عملها البيتى وظيفة اجتماعية وتربوية تتقاضى عليها جراية بنفس المستوى الذى يتقاضاها العامل فى العمل أو الحقل أو غيرها .

سابعًا: العناية بالمرأة: نظرًا لسمعة المرأة المسلمة التى اكتسبتها فى عهد الرسول ﷺ ، بما توصلت إليه فى نموذج أمهات المؤمنين ومنهن عائشة رضى الله عنها – بعنمها – ومشاركتهن مع الرسول فى غزواته وموقف أم سلمة بالحديبية ، مما دل على وعيها السياسى ، وفى عصور النهضة العلمية والفكرية مشاركتها بعبقرية النابغات فى الفكر والأدب والفقه والسياسة والطب ، وفى عهد احتلال الجزائر وثورة نوفمبر التى برزت فيها مجاهدات مؤمنات أحيت أمجاد المرأة المسلمة ، فإن مهمتها فى هذه المرحلة ، وقد أصبحت تمثل أكثر من ثلثى نسبة الطلبة الجامعيين وتلامذة الثانويات ، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر هذه الطاقة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية الجديرة بالاهتمام قصد توجيهها الحكيم ، وتوظيفها الرشيد فى الخطة الإنمائية الحضارية الشاملة ، وذلك بتخصص المرأة العناية التالية : رفع مستواها العقائدى وجودة تكوينها المسلكى ، رفع مستوى وعيها السياسى والتربوى والحضارى ، إعادة لاعتبار إلى مكانتها الإسلامية بحفظها من التعسف والانحلال وآفة التقليد الأعمى ، توعية المجتمع ليدرك أهمية طاقتها وعظيم رسالتها ، فالإسلام لم يميز المرأة عن أخيها الرحل بكل ما يكرم به الإنسان وشرفه وفضله لقوله عليه الصلاة والسلام : (النساء شقائق الرجال) وقوله : (استوصوا بالنساء خيرًا) كما تضمن البرنامج الاجتماعى للجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضًا ، إعادة النظر فى سياسة المنح العائلية ورفع مستوى معاش المتقاعدين بما يتلاءم مع التضخم ، العناية بالعجزة والمعوقين بتحديد رواتب تكون فى مستوى كفالتهم الاجتماعية التى تحفظ لهم كرامتهم ، إعادة النظر فى سياسة السجون لضمان كرامة المسجونين ورعايتهم جسميًّا ونفسيًّا واجتماعيًّا وتربويًّا : إسلاميًّا ومعرفيا ومهنيًّا وإعدادهم للاندماج الوظيفى فى المجتمع بعد خروجهم . وضع ميزان بين الأجر المناسب للجهد والخبرة ، وبين القدرة الشرائية للحاجات الاستهلاكية . الإصلاح الاجتماعى الشامل من خلال تطبيق نظام الحسبة لضبط العلاقات بين الناس

فى الشارع ، والسوق ، والمصنع ، والحقل ، والإدارة والمسجد ، وبالإشراف على هذه الميادين من طرف رعاية جهاز الحسبة الذى يعين من طرف القضاء ليستتب النظام وتتوفر شروط الوئام وتصان المصانع والآداب العامة والقيم وترقى الأمة إلى ما ترمى إليه مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة .

ثامنا : السياسة الصحية : تهدف إلى وقاية الأمة من الأمراض والأوبئة التى تتعارض مع مقاصد التربية الصحية الضامنة لتربية أجيال يكونون محققين لما ترمى إليه الآية الكريمة : ﴿أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾ وقوله تعالى : ﴿إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم﴾ وقوله تعالى ﴿إن خير من استأجرت القوى الأمين﴾ وقوله ﷺ : (المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير) ، ولتحقيق ذلك ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضرورة رفع مستوى الوعى الصحى التربوى ، وتعليم الناس آداب الوقاية ، إعادة النظر فى نظام المستشفيات لتوفير أسباب الصحة ، وضع طريقة تكاملية بين الطب المجانى والطب الخاص مما يجعلهما يتكاملان فى منظومة صحية عادلة لا يغبن فيها فقير ولا يهمش فيها خبير ولا يبخس فيها أجير . توفير الدواء مع تدعيمه لصالح الفقراء ، توفير الأجهزة الطبية الحديثة ، تطوير وسائل الإنتاج الصيدلى ، ومخابر البحث لتحقيق الاكتفاء الذاتى لوضع حد للتبعية ، الإكثار من المستوصفات حتى تتواجد فى كل الأحياء .

المحور الثقافى والحضارى :

السياسة الثقافية والحضارية من منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتلخص فى حماية الأمة من الغزو الثقافى والقهر الحضارى ، مما يجعل الأمة على أتم استعداد للنهضة بثقافتها الإسلامية والحضارية والتى فيها تكامل العقل مع الشرع والأخلاق مع الفن والعلمى النظرى والتطبيقى ، إنها ثقافة خبرة أمة وإرهاصة تاريخها وخلاصة تجربتها وقيمة فعاليتها ، إنها مجموعة الشروط النفسية والكنوز التاريخية والآفاق المستقبلية حيث تصبح مجالاً تترعرع فيه أجيال من العبقرية ، إنها سر الاستمرارية ومبرر الوجود الكلى لخير أمة أخرجت للناس أمة الرسالة والحضارة ولكى يتحقق ذلك يجب مراعاة نفسية الأمة من حيث أنها ذات استحقاق لحياة العز والمشاركة الفعالة فى الجهد الحضارى ، وذلك بإفساح مجال الحرية أمام المبادرات العبقرية ، وضرورة رد الاعتبار للدين الإسلامى كنظام حياة ضامن السعادة فى الدارين ، وإعادة الاعتبار إلى

العلم وتقنياته وكذلك العلماء ، وتشجيع تعميم استعمال اللغة الوطنية (العربية) وبهذا تصير الثقافة مانعًا من موانع التصدع لوحدتنا الوطنية ، وحامية حِمَى الأمة الثقافى والحضارى من الغزو الفكرى والحضارى ، مصدرًا من مصادر الثروة الكيميائية والأخلاقية والفنية والعلمية والتكنولوجية ، ولذلك يجب إعادة النظر فى البرامج الإذاعية والمتلفزة ، وتشجيع المجلات العلمية المتخصصة والعامة ،وتوفير الكتاب الإسلامى والعلمى والتقنى .

كما أن السياسة الإعلامية للجبهة الإسلامية للإنقاذ تضمن حرية التعبير ، وحق الأمة فى استنشاق الهواء النقى من حيث هى نافذة على العالم ناقلة لأخباره معرفة بأحداثه وموصلة لعلومه ومعارفه وتقنياته وفنياته ، ووضع حد لتشويه الإسلام وقمع المسلمين ومنعهم من توصيل بيان الإسلام والدفاع عنه والذود عن كل المسلمين شعوبًا وأمة ولذلك ، فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر المرحلة الراهنة مرحلة من أغلى مكاسبها ،حرية التعبير عن ذاتيتها الحضارية الرسالية ، ومن ثم يعد الإعلام شرايين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية ،الذى فتح على العالم لكى تصبح علاقتنا به ثرية فعالة لا تعطى إلا من جيد إنتاجها فى نطاق رسالتها الربانية ،ولا تأخذ إلا ما صح من علوم وتقنية ، ولا تستورد إلا ما جد ويصلح للصراع الثقافى والحضارى المعزز للاستقلالية الثقافية والحضارية ومن ثمة ، فالأجهزة الإعلامية هى مصفاة للخبرات ومعيار للمعلومات ، وتمحيص للأخبار ، وإثراء للمعرفة الإعلامية وتبليغ لكلمة الله ، ولتحقيق ذلك تعمل جبهة الإنقاذ على تشجيع الصحافة على التخلص من عقدة النقص حيال وسائل الإعلام الأجنبية لكى تستعيد ثقة الشعب بها ،تشجيع الصحافة المتخصصة وتقوية الصحافة الإسلامية لمواجهة الغزو الثقافى والتوجيه المغرض لعرقلة سير النهضة الإسلامية ، ضرورة إثراء وتدعيم وكالة الأنباء الجزائرية بالكفاءات والتقنيات كى تكون فى المستوى المحقق للمراد من الحرية الإعلامية .

الجيش : وتقترح الجبهة الإسلامية للإنقاذ لكى يظل الشعب الجزائرى جيشًا والجيش شعبًا ، وحتى يستعيد سمعته التاريخية وقدرته القتالية ، إصلاح البرامج التربوية العسكرية ابتداء من التربية العقائدية والأخلاقية ، حيث يصير الإيمان أول مواصفاته رفع مستوى خبرته العسكرية والعلمية والتكنولوجية وتطوير عتاده ، وجدية تدريبه ، إنشاء الأكاديميات العسكرية الراقية فى كل مجالات الصراع الأرضى والبحرى والجوى والفضائى ، إحداث

الصناعة العسكرية المتناسبة مع المستوى الحضارى المطلوب ، تشجيع البحث العلمى فى المجال العسكرى ، ترفع الجيش عن التورط فى القضايا السياسية ، وتحدد الخدمة الوطنية بالضرورة من التدريب العسكرى الذى يخول للمواطن القدرة على الدفاع عن وطنه ، على أن لا تزيد مدة الخدمة على ستة أشهر لا غير مع تنمية الخبرة التدريبية فى ظروف مناسبة ، ضرورة الجمع بين الخدمة العسكرية والاحتراف ، وتبقى القاعدة الثابتة من قوله تعالى : ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ لأنه إذا أرادت السلم فاستعد للحرب .

السياسة الخارجية : تحدد الجبهة الإسلامية للإنقاذ سياسة الجزائر الخارجية ضمن السياسة الشرعية الإسلامية ،وبذلك تكون فى عون كل قضية عادلة ومساعدة لكل أمة محتاجة على قدر طاقتها ، وعلى استعداد لتدعيم الوئام والسلام بمفهوميهما الإسلامى واستقرار العالم مما يجعل الحضارة تقوى على أزماتها وتستمر فى ازدهارها وتعتبر جبهة الإنقاذ حماية حقوق الإنسان كما جاءت فى القرآن والسنة من أهم مقاصدها الجديرة باهتمامها ، وبذلك تقوى الجهود لنشرها والعمل بها مما ينقذه مما يتعرض له من إهانات كالتمييز العنصرى ، والتعذيب وبشاعة الأسر ، وخنق حريته فى التعبير وسوء معاملته مما يحط من كرامته ولا يليق ببشريته لقوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾[1] .

ويوضح لنا هذا الملخص لبرنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ محاور مشروعها الحضارى الذى خاطبت به الجماهير ، والتى وضعت له ضوابط ثلاثة هى : الشرع ، العلم ، ونفسية الشعب الجزائرى واعتبرت الإسلام هو النطاق العقائدى والضابط الأيديولوجى ، ومراعاة أن تكون التشريعات طبقًا للشريعة الإسلامية ، وهذا المبدأ فى معظم دساتير دول العالم الإسلامى ، وإذا كانت الجبهة قد دعت للعمل الجماعى ، ففى نفس الوقت لم تغفل تشجيع روح المبادرة والقطاع الخاص ، واعتمدت مبدأ المساواة والتكافل الاجتماعى ، مما يمنع الصراع الطبقى والطائفى وضمنت الجبهة فى برنامجها ، حرية الرأى وحق الأحزاب فى المشاركة فى الإصلاح وشجعت النقد الذاتى وأفردت دورًا للمرأة ليس فى المنزل فقط بل فى العمل والعلم أيضًا وعمومًا فإن برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ ينفى عنها الكثير من الاتهامات الإعلامية التى أشارت إلى أنها تهدف العودة بالجزائر إلى الوراء

(١) النص الكامل للبرنامج السياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ. يافا للدراسات والأبحاث ١٩٩١م الطبعة الأولى .

ولكن أدبيات الإنقاذ تشير إلى أنها تأخذ الجزائر إلى الأمام وتمتطى صهوة العلم والإصلاح ، وتستخدم المناهج العلمية لإصلاح البلاد والعباد ولكن فى إطار إسلامى .

ويبدو أن رفض السلطة والمعارضة لها جاء بسبب التفاف الشعب حولها حيث نجحت فى التعبير عنه ، وقدمت نفسها كبديل إسلامى لجميع المعضلات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية ، وذلك بمفهوم معتدل يراعى التدرج ونفسية الشعب الجزائرى ، ولا يمكن أن نحاسب الناس على نواياهم ، ولكننا هنا نناقش القضية من خلال أوراقها .

الخطاب الإعلامى للإنقاذ

وإذا تناولنا الخطاب الإعلامى للإنقاذ سنرى أنه يلهج ليل نهار بالديمقراطية ، ورغم ذلك نجد أن وسائل الإعلام تنفى ذلك بل تأخذ رأى أحد أعضاء الجبهة حول الديمقراطية ، وأنها كفر ، وتعممه وتصادر آراء زعماء الجبهة ، وهذا يعنى أن النية مبيتة لاستغلال أى زلة لسان لتشويه جبهة الإنقاذ ولا يمكن أن نصدق ما يقال إلا إذا تم وضعه فى إطار منهجى سليم ، كأن يقوم باحث بعمل تحليل مضمون الخطاب الإعلامى لجبهة الإنقاذ منذ تأسيسها حتى مصادرتها ويركز على الديمقراطية والحرية فإذا وصل لنتائج علمية أعلنها للعامة ، وإلى أن يحين ذلك ومن خلال المادة المتوفرة ، سنحدد رؤية الديمقراطية لدى زعماء جبهة لإنقاذ ، وحول فهمه للديمقراطية يقول الشيخ عباس مدنى فى يونيو ١٩٩٠ أى بعد نجاح جبهته فى الانتخابات المحلية : « ما هى الديمقراطية إنها تصور لفكرة .. فلسفة ، أنها لا تعطى شيئًا ، نحن الذين نعطيها محتوى وبعدًا فى حالة إذا ما تعاملنا معها كمصطلح وطبقناه ، لقد اتفقنا على التعددية السياسية وهى اليوم حقيقة وإذا أردتم هى تجسيد لتضحيات وكفاح الشعب الجزائرى ، إنها تعنى الحرية ومن قال إن الحرية تعطى ، لا يعرف الحرية ، إنها تؤخذ ومن قال : إنها أعطيت لنا نحن المسلمين ؟ وقبل ذلك ألسنا جزءا من الشعب الجزائرى ، نحن أبناء الجزائر وإذا كانت الحرية عبارة عن شجرة غرسها الشعب الجزائرى وسقاها بدمائه ، من يستطيع نكران نصيبنا من التضحيات والدماء وإذا بدأت هذه الشجرة ، تعطى أكلها أفلا يكون للذى ساهم بدمه وعرقه وبمداده حق فيها والثمار هنا هى مجهودات تبذل ، ديمقراطية إذا اعتمدنا على تعريفها المنتشر هى حكم الشعب ، نعتبر التعددية السياسية خضوع الموجودين فى السلطة ، والذين يمثلون الإرادة الشعبية ، ولا نستطيع القول إن الحزب الفلانى أصبح فى الحكم ، لأن الحكم فى الواقع للشعب وأنه بالرغم من القصور الموجود فى هذا المفهوم والمفهوم الإسلامى الذى يعنى حكم الله وأن الحاكم ليس إلا منفذًا

لشرع الله والفرق بين هذا وذاك هو أن الشعب له إرادة كاملة وهو حر فى اختياره ، نحن فى مفترق طرق والتعددية هى المفترق ، ولا داعى للقهر البوليسى وكل واحد له أن يختار بكامل حريته ، إذ لا وجود لنا بدون حرية التعبير ، والمعارضة ضرورية لتجنب الأخطاء ، التى لا ترجع إلا بالخسران على الذين ارتكبوها فحسب بل تتعدى ذلك إلى الشعب ، والمعارضة موجودة منذ عهد الخلفاء[1] ، وأكد عباس مدنى أن الدولة الإسلامية تسمح بتعدد الأحزاب ، وأن المعارضة ضرورية وهى حق أهل الرأى وأولى العلم ، وأن تشكيل الأحزاب وقيامها مرهون بإرادة الشعب حتى لو كانت أحزابا غير إسلامية ، إننا نطالب بالحرية للجميع ، ولا نريدها أن تكون لبعض دون آخر ، وديننا دين المساواة فى الواجبات والحظوظ إننا نريد التعددية الحزبية ضرورة ، فالدولة تدول ، ولا يمكن أن تدوم لبشر ، ولو كانت تدوم لنا ، لدامت لمن قبلنا ، التعددية السياسية ضرورية لكى ينتقل الحكم من فعالية لأخرى ، لأن الجبهة الإسلامية لو كتب الله لها أن تشكل الحكومة ، فإنها ستبذل أقصى جهدها وتوظف عبقريتها، ولكن هل ستبقى دائمًا فى شبابها؟ أبدًا، لابد لُن يجىء وقت تشيخ فيه وتضعف، وتحتاج البلاد إلى طاقة أخرى جديدة[2] .

وينفى مدنى صفة العنف وعدم التسامح مؤكدًا أن الجبهة الإسلامية تقبل التعايش والتكامل والتعاون ، الذى دعا إليه الإسلام ، إن الجبهة تقبل الديمقراطية كسبيل للحوار وأسلوب للحكم ومجال للتعبير عن إرادة الشعب الجزائرى وتعرض الحل الإسلامى فى هذا الإطار[3] .

وحول مسألة الديمقراطية وضمان الحقوق السياسية للآخرين فى حكومة الجبهة الإسلامية خصوصًا وأن بعض الإسلاميين لا يتورعون عن الإدلاء بتصريحات تنم عن عدم اقتناعهم بالديمقراطية يرد عباس مدنى على هذا السؤال فى جريدة الحياة اللندنية بقوله : « الغريب أن الديمقراطيين أنفسهم لا يؤيدون الديمقراطية إلا إذا كانت لصالحهم ، إن الديمقراطية هى حكم الشعب ، وذلك لا يكون إلا بإرادة الشعب ومن رفض إرادة الشعب فليس ديمقراطيًا ، واعتقد أن حملة شعارات الديمقراطية هم أكبر أعدائها كالشيوعيين

---

(١) عباس مدنى: لا أصولية فى الإسلام وفوزنا لايشكل ضغطًا على النظم المجاورة: مجلة العام ١٩٩٠/٧/٣٠ ص١٠.

(٢) الأخبار ١٩٩١/١/٤م .

(٣) أحمد مصطفى العملة : أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربى السياسة الدولية أكتوبر ١٩٩١م ص ١١٨ .

فى بلادنا ، إن الإسلاميين ليسوا أعداء للديمقراطية وما يجرى فى الجزائر هو الدليل ، إن العهد الحالى هو عهد حكم الجماهير وللجماهير أن تختار نظامها أكان ذلك على أساس الديمقراطية أو على أساس الشورى ، ونحن نفضل الشورى على الديمقراطية لأن فيها كل مزايا الديمقراطية وليس فيها عيوبها ، فعندما تختار ستختار الأعدل والأقرب إلى عقيدتنا فالشورى أمر تفردت به الأمة الإسلامية فارتقت ، وبه تميزت ، فإذا أرادت أن تبقى على تميزها فعليها بالشورى دون أن تعادى الديمقراطية فى ما أصلحت وفى ما أفادت ، والتعددية مرتبطة بالمعارضة ، والمعارضة كانت ضرورته ، وكانت فى عهد الخلفاء الراشدين فلِمَ لا تكون عندنا اليوم ؟ إن المعارضة تساعدنا فى اكتشاف أخطائنا ما لم يوجد من ينبهنا إليها ، وكيف نتخلص من ضعفنا ما لم نعد الطريق ليكون بديلاً لنا ، نحن لسنا طلاب حكم أبدى والتغيير ضرورى ، ولكن لابد من إعداد المؤسسات الحرة التى تقوم بمهمة التغير[1] .

وأعلن عبد القادر حشانى ، الرئيس المؤقت لجبهة الإنقاذ قبل اعتقاله ، وبعد فوز جبهة الإنقاذ فى الانتخابات التشريعية ، فى حديث للتليفزيون الفرنسى أن الإنقاذ « ستحاول بنعمة الله أن تحافظ على كل الحريات ، وتعطى الشعب الحق فى اختيار ممثليه »[2]

والباحث الفرنسى برنار يرى أن قراءة كتابات على بلحاج تدل على أنه يرى أنه لا مجال للتوفيق بين الإسلام والديمقراطية حسب الطريقة الغربية فقط ، بل هم يعارضون تعددية سياسية ضمن نطاق الإسلام ، إنهم يرون أن مجلس الشورى الذى يضم علماء الدين هو الذى يجتمع ويتخذ قرارًا هذا النظام نخبوى بصورة ساطعة[3] .

ولكن على بلحاج ينفى ما يقوله برنار ويكذبه ، وإن كان لم يرد عليه بشكل مباشر ولكنه كان حوارًا مع مجلة « الوطن العربى » فقال حول الشورى : « مجلس الشورى عندنا ينبغى أن نفهمه على أنه ليس مجلس فقهاء وإنما هو مجلس فيه جميع التخصصات لأن هناك الشورى فى أمور شرعية وهناك شورى عامة تتعلق بالأمة ، وهناك شورى تتعلق بالتخصص . فإذا كانت القضايا شرعية فهنا يراعى فيها قوة الدليل ، وإذا كانت الشورى

---

(١) عباس مدنى : الجيش لن يتدخل لكلا يصطدم بالشعب الحياة . لندن ١٩٩٠/٦/٢٨م .

(٢) الحياة ١٩٩١/١٢/٣٠م : الإنقاذ توكل التزامها الدستور ص ١ ، ص ٤ .

(٣) برنار : الحركة الإسلامية فى الجزائر لا تمتلك نهجًا خاصًا بها . الوطن الكويتية ٣٠ يناير ١٩٩٢م . ص ١٤ نقلا عن لوبوان الفرنسية .

فى أمور أهل الاختصاص فيراعى فيها أهل الاختصاص ، وإذا كانت الأمور عامة تتعلق بالأمة فهنا الشورى لابد أن تكون عامة ، ونطرح جميع القضايا فى مجلس الشورى التابع للجبهة الإسلامية للإنقاذ على البساط شريطة أن تكون كل هذه الاجتهادات والأقوال لا تخرج عن منهج أهل السنة والجماعة[1] إذن مجلس الشورى ليس قاصرًا على رجال الدين كما حاول أن يوحى الباحث الفرنسى ، وهذا لا ينفى أن على بلحاج هو الأكثر تشددًا فى الإنقاذ .

والسياسة من وجهة نظر بلحاج – « جانب من جوانب الإسلام ، ويعتبر هذا الجانب المخول لحراسة باقى جوانب الإسلام ، ولذلك نرى سر كلمة عثمان بن عفان رضى الله عنه « إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » ، وذلك أن السلطان سلطانان ، سلطان قهر وسلطان حجة ، ويتقدم سلطان الحجة على سلطان القهر فى مواطن كثيرة »[2] .

« من العينة السابقة لتصريحات زعماء جبهة الإنقاذ نجد أنهم يفضلون الشورى بالمفهوم الإسلامى وإن كانوا لا يعادون الديمقراطية بل يعطون للشعب حق الاختيار ويؤمنون بالتعددية السياسية وتداول السلطة ، وتقديم سلطان الحجة أى الإقناع وهى وسيلة ديمقراطية لاشك فى ذلك .

وعمومًا لا نستطيع الحكم على جبهة الإنقاذ أو غيرها من الأحزاب أو حتى الحكومات إلا إذا وضعت فى اختبار السلطة نفسها ، وصدق العمل النظرية ولكن الذى حدث أن الكتاب والصحفيين والمفكرين والسياسيين حاسبوا الجبهة على نواياها وهى لم تزل غيب على الرغم من أنهم يرفضون البعد الغيبى فى التفكير ، وهللوا لمنعها من الوصول إلى السلطة بوسائل غير ديمقراطية على الرغم من أنها وصلت إليها من خلال الشرعية الديمقراطية ، فالإنقاذ هى التى فازت فى اختبار الديمقراطية وغيرها من المتحمسين للديمقراطية هم الذين رسبوا فى الاختبار وهذا ما يدعم الإنقاذ ، ويضعف الآخرين ، لأنه حتى لو تم تنفيذ قرار المحكمة الجزائرية بإلغاء جبهة الإنقاذ الإسلامية كهيكل سياسى ، فإن هذا لا يمكنه إلغاء مشروعها الحضارى الإسلامى ، الذى تقدمت به إلى الجماهير والجماهير اختارت مبادئ وأفكارًا لا أشخاصًا وأحزابًا .

---

(١) تمام البرازى : على بلحاج صوت التطرف الإسلامى . مجلة الوطن العربى . باريس ١٩٩٠/٧/٢٧م .

(٢) عبدالله بوفولة: الشيخ على بلحاج: العرب بغير الإسلام مجموعة أصفار . مجلة العالم . لندن ١٩٩٠/١٢/٨م . ص ٣٠ .

والأمر المخيف حقا أنه بعد إغلاق باب الجهاد السياسى أمام جبهة الإنقاذ الإسلامية فإنها قد تلجأ إلى العمل السرى ، وعلى حد قول على بلحاج .. « لكن عندما تسد الأبواب فهنا من حقنا أن ندافع عن ديننا بكل ما نملك من قوة وطاقة ، شريطة ألا نبدد دماء الناس ، وألا نتصرف تصرفًا عشوائيًا ارتجاليا ، بل نتصرف تصرفًا حكيمًا حسب الظروف وحسب الطاقة التى عندنا ، ولذلك من عقائد أهل السنة والجماعة أن الجهاد ماض إلى يوم القيامة ، ولكن له فقهياته وظروفه وشروطه حتى يكون جهادًا مشروعًا »[1] .

وهذا يعنى اللجوء إلى استخدام العنف ولكن وفقا للظروف ، فلا يعنى عدم تحرك جماهير الإنقاذ أنها رضت بسرقة الشرعية منها ، ولكنها تكمن حتى تأتى الظروف المناسبة للإعلان عن نفسها سواء بالعنف أو العصيان ، أو السلبية السياسية وكل ذلك سينعكس بالسلب على الجزائر حكومة وشعبًا وعلى الوطن العربى كإقليم وأرض .

كما أن الظروف الموضوعية التى كانت وراء تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستبقى دون أن تتغير ، لأن فيها جزءا من الماضى وموروثه الإسلامى ، والذى صنعه تيار العلماء فى الثلاثينات ، والثانى هو التيار الوطنى الذى صنع ثورة نوفمبر ١٩٥٤م والجبهة الإسلامية تعبر عن الاستراتيجيتين ،وبذلك لا يمكن مصادرة الماضى ومكوناته التى تلعب الدور الرئيسى فى تشكيل وجدان ونفسية وتفكير الشعب الجزائرى . كما أن الإسلام ، وهو المقدس المركزى لدى الشعب هو المغذى له ، أما الجزء الثانى لاستمرار العوامل الموضوعية لبقاء تيار الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو الغرب المتقدم فطالما يرى الشعب الجزائرى – وخصوصا الشباب منهم – من خلال التلفزة ووسائل الإعلام الأخرى حياة الاستهلاك الغربى وحياة التمتع بالسلع والحياة ، والتقدم العلمى ، ووسائل تعبيره الديمقراطية وحيز الحرية الواسع . هذا العالم الذى لا يمكن للشباب الجزائرى أن يصل إليه لأسباب كثيرة منها القمع والفساد السياسى والفقر والجهل والمرض يؤدى كل ذلك إلى الشعور بالإحباط والدونية تجاه الغرب ، وبالتالى يرتد هؤلاء الشباب إلى الموروث التاريخى للبحث عن الهوية التى يفخرون بها أمام الغرب وبالتالى يجدون فى الإسلام وحضارته بغيتهم ، حيث نجحوا فى السيطرة على أسبانيا وفرنسا ومعظم جزر أوربا فى المتوسط وشرق أوروبا بفضل الإسلام وأقاموا حضارة مازالت باقية حتى الآن على الشاطئ

---

(١) تمام البرازى : مصدر سبق ذكره .

الآخر بفضل الإسلام وبالتالى فالحل فى العودة إلى هذا الأصل الذى يجعلهم لا يشعرون بالدونية الآنية تجاه الغرب وبالتالى محاولة التجربة ثانية .

وفى هذا الوقت كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تقدم برنامجها ومشروعها الحضارى للشعب الجزائرى بما يخدم غاية هذا الشعب .مشروع يتلاقى فيه الشرع والعقل والعلم والعمل والأمل ، والماضى والحاضر والمستقبل ، والحرية مع احترام التقاليد الأخلاقية ، الإسلام بدون عقدة أيديولوجية من حرية الاقتصاد التى يبحث عنها الشعب الجزائرى بعدما ذاق مرارة الشمولية والاشتراكية الإسلام بمفهومه الجزائرى وبما يتلاءم مع نفسية الشعب . ولذلك اختار الشعب وخصوصًا الشباب المشروع الإسلامى الإنقاذى ليخوض معركة الحاضر والمستقبل على ضوء الماضى المجيد ، أراد معركة يشعر من خلالها بأهميته ودوره فى الحياة بدلاً من شعوره بالمهانة والانحطاط فى شوارع البطالة والانحلال أراد استثمار الفراغ فجاءت جبهة الإنقاذ لتقدم له ما يبحث عنه وهذا يدل على أن رجالها أكثر رجاحة من كل الساسة فى الأحزاب الأخرى .

وفى صراع الإنقاذ مع السلطة سواء الذى كانت تفتعله الأخيرة أو تستدرج به الأولى الثانية كان ينتهى دائمًا لصالح الأولى ، لأنها كانت التى تقمع وتتحول إلى شهيدة فى بلد الشهداء وهو ما لم تتنبه إليه السلطة مطلقًا حتى الآن ..

وبذلك نجحت « جبهة الإنقاذ » فى دخول وجدان الجماهير رغم أن السلطة استولت على حقها فى الحكم ، وتلك هى خطيئة النظام الحاكم فى الجزائر ، مهما كانت من المبررات التى تقال ، فاختبار السلطة كان من الممكن أن يضعف الإنقاذ لأن الكلام شىء والفعل شىء آخر ، ونتيجة الانتخابات المحلية وفقدان الإنقاذ لأكثر من مليون صوت لأسباب عدة منها سواء إدارة البلديات ، لدليل على ما ذهبنا إليه ، أما القول بأن الإنقاذ كانت ستئد الديمقراطية فكلام لا يصدق لأنه كان فى علم الغيب وعموما فإن الجيش الجزائرى كان هو الحامى للعملية الانتخابية والديمقراطية ، كان وقتها إذا تحرك لحمايتها لصمت الجميع ولكن بعد الممارسة لا قبلها .